

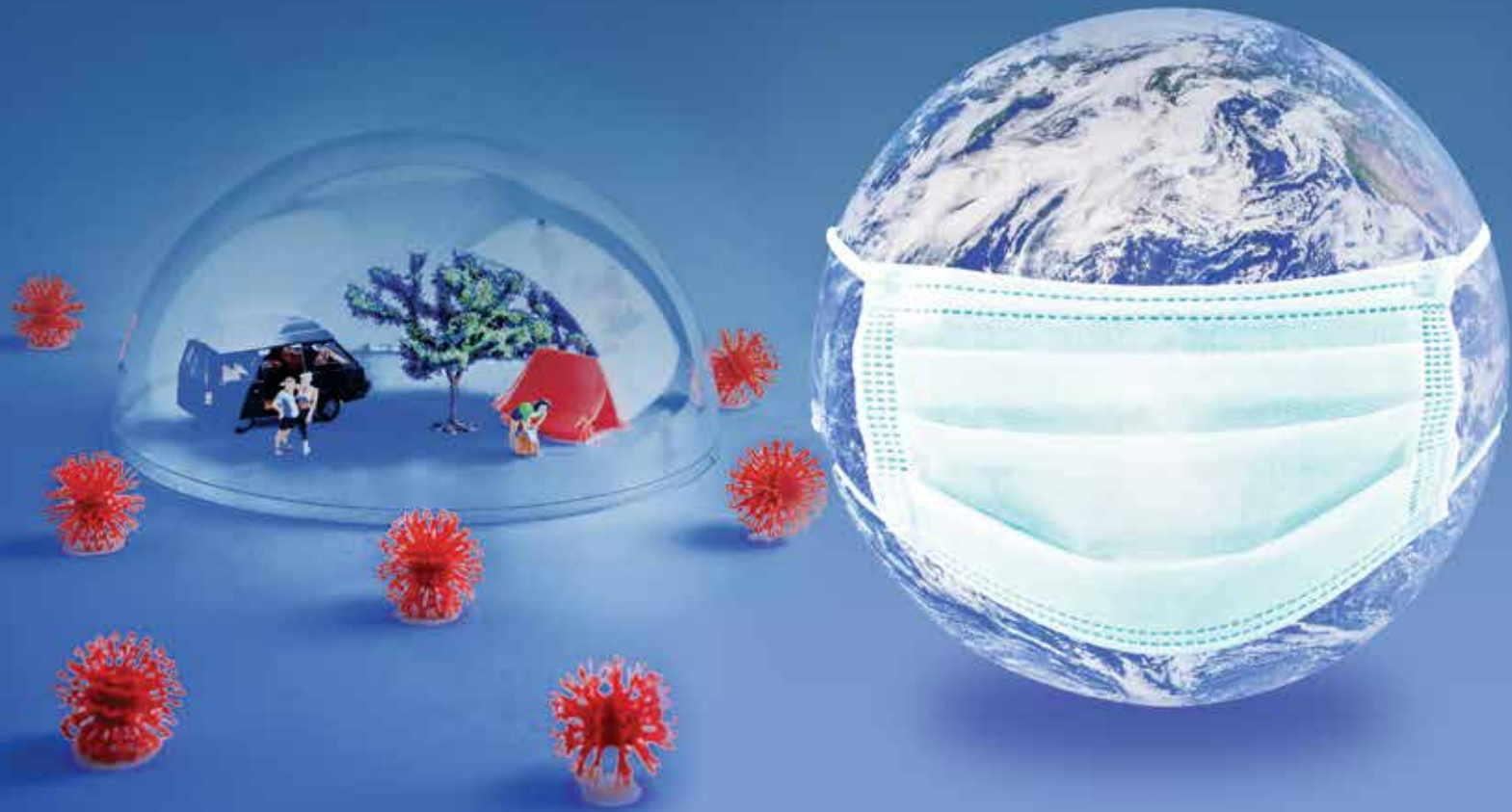


سُكَّان 50

نحو حياة أفضل للسكان

مجلة فصلية تصدر عن المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء عدد ٥٠ سبتمبر ٢٠٢١

- السياسة السكانية لدولة قطر : المرحلة الرابعة للسياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017 - 2022)
- دور التغير المناخي في انتشار الأمراض والأوبئة بين السكان





الناشر:

المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء العدد (50)، سبتمبر 2021.

المشرف العام:

الدكتور صالح بن محمد النائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان رئيس جهاز التخطيط والإحصاء.

رئيس التحرير:

عبد الهادي صالح المري، مدير المكتب الفني.

المنسق العام:

الدكتور عبدالله محمد الحمادي.

الترجمة والتدقيق اللغوي:

زياد محمد نعساني.

التصميم والإخراج الفني:

أسامة المناصير.

اللجنة الدائمة للسكان

الموقع الإلكتروني: www.ppc.gov.qa

البريد الإلكتروني: ppc@psa.gov.qa

دولة قطر- الدوحة

ص ب: 1855 الدوحة - قطر

هاتف: 44958653 (+974)

فاكس: 448389760 (+974)

اقرأ في هذا العدد:

السياسة السكانية لدولة قطر: المرحلة الرابعة للسياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022)

مقال العدد: دور التغير المناخي في انتشار الأمراض والأوبئة بين السكان

نقطة ضوء: الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر 2021

- جهاز التخطيط والإحصاء يقدم أهم مؤشرات النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2020

نشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان

دراسات وأبحاث :

جهاز التخطيط والإحصاء. - النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020. - الدوحة 2021

جهاز التخطيط والإحصاء. - النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية (الزواج والطلاق) 2020. الدوحة 2021

جهاز التخطيط والإحصاء. - مسح القوى العاملة بالعينة 2020. - الدوحة يوليو 2021

الأمم المتحدة (منظمة الإسكوا): الحقائق والآفاق في المنطقة العربية. - مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2019-2020. بيروت 2020

منظمة الزراعة والتغذية للأمم المتحدة (الفاو). - حالة الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 2020

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. - الخطة الاستراتيجية لفترة 2022 - 2025. نيويورك 2021

البنك الدولي. - بيانات من أجل حياة أفضل. - واشنطن 2021

كلمة المشرف العام



د. صالح بن محمد النابت
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

التنمية، مع التركيز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي ترتبت على انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، والتي مكنتها من التعامل بكفاءة مع هذه الأزمة، فضلاً عن تناول العمل المستقبلي المطلوب لإنجاز ما تبقى من أهداف التنمية قبل حلول عام 2030.

أما المادة الثانية، فإنها تقدم أهم مؤشرات النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2020، ويعد هذا التعداد السادس في سلسلة التعدادات السكانية بدولة قطر. كما يتميز باستخدام السجلات الإدارية في الجهات الرسمية بالدولة، بالإضافة إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة. وقد تم تنفيذ هذا المشروع الوطني الهام بشكل كامل وبنجاح في ظروف استثنائية مرتبطة بجائحة كوفيد 19، باعتباره أحد متطلبات التحضير لإعداد الاستراتيجية التنموية الثالثة لأعوام 2023-2027.

يسعدني أن أقدم للقارئ الكريم العدد الخمسين من مجلة "سكان" الذي يتضمن موضوعه الأول المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) للسياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017 - 2022)، وما يقوم به المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بشأن إعداد برنامج عمل هذه المرحلة، مع تقديم صورة مختصرة عما تم إنجازه على مستوى الإجراءات والأهداف من مراحل المتابعة. ويضم برنامج عمل المرحلة الرابعة خطة زمنية، واستبانة المتابعة التي تعد أداة منهجية لرصد الواقع السكاني لدولة قطر، صممت بطريقة تتيح لمجموعات العمل تعبئتها بسهولة، وتسجيل البيانات الكمية والنوعية، وتوثيق مصادرها، وإعادتها للمكتب الفني للجنة إلكترونياً مرفقة بصور عن الوثائق ذات الصلة.

كما يستعرض مقال العدد دور التغير المناخي في انتشار الأمراض والأوبئة بين السكان، انطلاقاً من الآثار الواضحة للتغير المناخي على الصعيد العالمي، وآثاره الواسعة التي تهدد الإنتاج الغذائي، وتساهم في ارتفاع منسوب مياه البحار التي تزيد من خطر الفيضانات، إلى حدوث الجفاف والتصحر وحرائق الغابات المتكررة في كل عام. ويوضح المقال الارتباط الوثيق بين هذه المتغيرات المناخية وصحة الإنسان من خلال تفشي أو ظهور الأوبئة الخطيرة.

وتطرح نقطة ضوء مادتين: الأولى هي تقرير الاستعراض الطوعي لدولة قطر لعام 2021، والذي تم تنسيقه وإعداده من طرف جهاز التخطيط والإحصاء. ويبين التقرير المذكور العمل المنجز والتقدم المحرز في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 خلال السنوات الأربع الماضية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه إنجاز تطلعات الدولة

المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية (نوفمبر ٢٠٢٠ - أكتوبر ٢٠٢١) (من الإعداد إلى التنفيذ)



إعداد د. يوسف بريك
اللجنة الدائمة للسكان

مقدمة

رغم استمرار تفشي وباء كورونا (كوفيد-19)، فإن التحضيرات للمرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) لم تتوقف، حيث قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بإعداد برنامج عمل هذه المرحلة، وذلك حرصاً منه على ضبط إيقاع العمل وتوحيده بين مجموعات العمل الست المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022).

وقد تم تضمين برنامج عمل المرحلة الرابعة خطة زمنية لكل خطوة من خطوات المتابعة، واستبانة المتابعة التي تعد أداة منهجية لرصد الواقع السكاني لدولة قطر، والتي صممت بطريقة فنية تتيح لمجموعات العمل تعبئتها وإعادتها للمكتب الفني للجنة إلكترونياً بيسر وسهولة مرفقة بصور عن الوثائق ذات الصلة.

إضافة إلى ما سبق، فقد تضمن البرنامج المذكور عرضاً مبسطاً ومكثفاً لمنهجية العمل في هذه المرحلة، وإرشادات ملء استبانة المتابعة التي يمكن أن تسهل على مجموعات العمل الكيفية التي تتم بموجبها عملية تسجيل البيانات الكمية والنوعية بدقة عالية وتوثيق مصادرها أصولاً، إذ لن تكون لأية معلومة قيمة تذكر إذا لم تكن مسندة بصورة صحيحة.

وكما هو الحال بالنسبة لكل مرحلة جديدة من مراحل المتابعة، فإنه لا بد من التأكيد، من جهة، على أن التطبيق الفعال للسياسة السكانية للدولة يحتاج إلى التعاون والتنسيق المثمر بين معظم الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ برنامج عمل هذه السياسة^(١)، ومن جهة ثانية، على أن المتابعة الدقيقة لهذا التنفيذ تحتاج إلى تعاون جدي بين أعضاء مجموعة العمل الواحدة وبين المجموعة وبقية المجموعات، وهو ما تسعى إليه اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني الذي يعمل على تعزيز روح التعاون بين المجموعات ومعها وتسهيل مهماتها.

إليها (بالتعديل والإضافة)، وتصنيفها بحسب محاور السياسة السكانية، وإدراجها في استبانة المتابعة التي أرسلت مرة أخرى للمجموعات لإبداء الرأي النهائي فيها واعتمادها رسمياً. وبعد الاعتماد الرسمي لاستبانات المتابعة من قبل الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية، قام المكتب الفني بإعداد هذه الاستبانات بصورتها النهائية التي نعرض جانباً يسيراً منها لضيق المساحة، وذلك على النحو التالي المبين بالنموذج رقم (2) في صفحة 3.

ثانياً) تنفيذ المرحلة الرابعة

بعد الانتهاء من إعداد المرحلة الرابعة، قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بإرسال برنامج العمل النهائي لمجموعات العمل في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 2020، والذي تضمن الخطة الزمنية وإرشادات تعبئة استبانات المتابعة، إضافة إلى مهام ومسؤوليات رئيس المجموعة وأعضائها، لتبدأ بعدها عملية التنفيذ التي تضمنت الخطوات التالية:

أولاً) إعداد المرحلة الرابعة:

مرت هذه المرحلة بعدة خطوات أساسية، أهمها:

1. تحديد الأولويات

مع بداية شهر نوفمبر 2020 قام خبراء المكتب الفني بوضع آلية لتحديد أولويات المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة، وهي عبارة عن جدول يتضمن خلاصة بنتائج المرحلة السابقة (الثالثة) من مراحل المتابعة في كل محور من المحاور الستة المعتمدة في وثيقة السياسة السكانية، ولضيق المساحة هنا، سيتم فيما يلي الاكتفاء بعرض نموذج (1) من هذه الجداول في صفحة رقم 3.

2. وضع استبانات المتابعة

وبعد تلقي الاقتراحات المطلوبة حول أولويات المرحلة الرابعة من المجموعات الست، قام المكتب الفني بمناقشتها مع رؤساء المجموعات في الاجتماع الدوري الأول الذي انعقد بين الطرفين يوم الأربعاء 2020/12/2.

وبعد الاجتماع المذكور قام المكتب الفني بمعالجة الاقتراحات المشار

(١) بناءً على قرار مجلس الوزراء المؤرخ رقم: ١٧٧/٢٠٢٠ بتاريخ 2020/5/11، تمت مخاطبة الوزارات المختلفة لتنفيذ التوصية الأولى من التوصيات الواردة في الملخص الخاص بأهم الأعمال والتوصيات المستمدة من التقرير السنوي للجنة 2019، والتي تنص على «تكليف إدارة التخطيط والجودة في وزارات الدولة المختلفة بحيث تكون إحدى مهامها توفير مختلف أنواع البيانات التي تطلبها مجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجهها هذه المجموعات في الحصول على البيانات من أكثر من جهة داخل الوزارة الواحدة».

وبناءً على ما سبق، يرجى من الإخوة والأخوات رؤساء وأعضاء المجموعات التوجه للإدارة المذكورة في الوزارات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية للمساعدة في الحصول منها على البيانات المطلوبة للمرحلة الرابعة.

السياسة السكانية ومجموعات العمل المكلفة بالمتابعة.

2. مراجعة البيانات وتدقيقها وتحليلها

وبعد الانتهاء من عملية جمع البيانات في نهاية شهر مايو 2021، قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بمراجعة وتدقيق البيانات التي تم جمعها من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وبعد الانتهاء من مراجعة وتدقيق البيانات التي جمعتها مجموعات العمل، قام المكتب الفني للجنة بالتعامل مع نتائج المرحلة الرابعة، مستنداً في ذلك إلى المنهج الوصفي التحليلي.

1. جمع البيانات

بدءاً من شهر يناير 2021 بدأت عملية جمع البيانات الخاصة بالمرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، والتي شاركت فيها ست مجموعات عمل ضمت 49 عضواً، بما في ذلك رؤساء المجموعات، يمثلون مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بالدولة.

ورغم استمرار تفشي جائحة كورونا، تمكنت مجموعات العمل الست المذكورة من إنجاز المهام المنوطة بها، لما تميزت به هذه المرحلة من تعاون بين جميع الجهات المعنية المنوط بها تنفيذ برنامج عمل

النموذج (1): ملخص نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر- 2019 أكتوبر 2020)^(٢) في مجال السكان والقوى العاملة

الهدف 1: زيادة عدد المواطنين				
نتائج متابعة الإجراءات				الإجراءات
لم ينفذ	قيد التخطيط	قيد التشريع	نفذ كلياً أو جزئياً	
√				الإسراع في استصدار التشريع الخاص بصندوق الزواج
			√	إدخال مضامين خفض تكاليف الزواج في السياسات الأسرية
			√	تشجيع القطريين على الزواج والإنجاب
			√	إعادة تأهيل وتدريب الراغبين من المتقاعدين القطريين من ذوي الخبرة لتمكينهم من العودة إلى العمل

إضافة إجراءات مقترحة من مجموعة السكان والقوى العاملة لتحقيق الهدف 1^(٣)

1.....
2.....
3.....

النموذج (2): المحور الأول-السكان والقوى العاملة

الهدف ١: زيادة عدد المواطنين						
إجراء ١: الإسراع في استصدار التشريع الخاص بصندوق الزواج						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				البيان	
	موجود، وهو:				غير موجود	
	منفذ كلياً	منفذ جزئياً	قيد التشريع	قيد التخطيط		
وجود توجه للإسراع في استصدار التشريع المذكور						
إجراء ٢: إيجاد برامج متكاملة لتشجيع القطريين على الزواج والإنجاب						
وجود توجه لاستحداث برنامج يقدم منح مالية للمواليد الجدد حتى سن البلوغ (١٨ سنة)						
وجود توجه لتفعيل العمل عن بعد لمدة عام كامل للموظفة من تاريخ انتهاء إجازة الوضع						
وجود تثقيفية توعوية للمقبلين على الزواج						

(٢) منعاً للتكرار، يرجى التفكير بإجراءات جديدة غير الإجراءات التي نفذت كلياً أو جزئياً في المرحلة الثالثة والمذكورة أعلاه، أما بالنسبة للإجراءات التي لم تنفذ أو قيد التخطيط أو قيد التشريع.

(٣) يقوم رئيس المجموعة بالتواصل مع أعضاء مجموعته عبر الوسيلة التي يراها مناسبة للتشاور معهم حول أولويات المرحلة الرابعة، أخذين بعين الاعتبار الدروس المستفادة من جائحة كورونا في مجال السكان والقوى العاملة، ويقوم رئيس المجموعة بتجميع الإجراءات التي يقترحها أعضاء المجموعة لتحقيق كل هدف من الأهداف الخاصة بالسكان والقوى العاملة وإدراجها في المكان المخصص لها أعلاه في هذه الاستمارة، وإعادتها للمكتب الفني معبأة في موعد أقصاه يوم الاثنين 2020/11/30.

3. إعداد تقرير «حالة سكان قطر 2021»



وبعد مراجعة البيانات وتدقيقها وتحليلها، تم إدراجها في تقرير حالة سكان قطر 2021. واستكمالاً للبيانات التي تم إدراجها في التقرير المذكور، قام المكتب الفني بإعداد صورة إحصائية عامة حول محاور السياسة السكانية من خلال رصد واقع وتحولات المؤشرات الكمية الأساسية الخاصة بكل محور، والتي يوفرها بالدرجة الأولى جهاز التخطيط والإحصاء أو تلك الصادرة عن مصادر إحصائية محلية ودولية. وقد تضمنت الصورة الإحصائية المشار إليها ما يلي:

- استعراض أهم الإنجازات التي تحققت في كل محور من محاور السياسة السكانية.
- إضافة إلى ما سبق، فقد تضمنت هذه الفقرة التحديات التي واجهت تطبيق السياسة السكانية في المرحلة الرابعة.
- ومن أجل إعطاء صورة مختصرة عن نتائج المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة، تم اختتام التقرير بفقرة تلخص محتواه والتوصيات المقترحة لمعالجة الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق السياسة السكانية وتحقيق أهدافها كما هو مأمول.

بناءً عليه، يتضمن تقرير «حالة سكان قطر 2021» تقديمًا وتمهيداً وخاتمة وستة فصول يتناول كل واحد منها محوراً من محاور السياسة السكانية وأبعاده المختلفة التي يتم فيها استعراض الغايات والأهداف والإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية كأدوات منهجية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ السياسة السكانية.

ثالثاً) نتائج متابعة المرحلة الرابعة

يقدم الجدول التالي (رقم 1) صورة مختصرة عما تم إنجازه على مستوى الإجراءات والأهداف في المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة، حيث بلغ مجموع عدد الأهداف المعتمدة في هذه المرحلة (18) وعدد الإجراءات (53)؛ نفذ منها كلياً أو جزئياً (43) إجراء، أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 81%.

واستناداً إلى النموذج رقم (1) في صفحة 3، يتبين أن مستوى التقدم في تحقق الأهداف ممتاز بشكل عام، مع وجود تفاوت في مستويات تنفيذ الإجراءات وتحقيق الأهداف المعتمدة في برنامج المتابعة الخاص بكل محور من محاور السياسة السكانية، ففي حين تراوحت نسبة تنفيذ الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة بين 90% (محور النمو الحضري والإسكان والبيئة) و 100% (محور التعليم والتدريب والشباب ومحور كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة)، لم تتجاوز الـ 75% (محور السكان والقوى العاملة) و الـ 71% (محور الصحة العامة والصحة الإنجابية) والـ 42% (محور المرأة والطفولة). وتتعدد الأسباب التي تقف خلف هذا التفاوت، منها ما يرتبط بسلوكيات الأفراد والجماعات، خاصة تلك التي تتعلق بخيارات النساء والشباب وتوجهاتهم نحو الزواج وتأسيس أسرة ومستويات الإنجاب... الخ. الأمر الذي يتطلب إجراءات طويلة المدى للتأثير على مكونات النمو الطبيعي، ولاسيما تلك التي يمكن أن تساعد في رفع نسبة القطريين من إجمالي سكان الدولة. يضاف إلى ذلك التدخلات طويلة المدى التي ترتبط بإدخال تعديلات عميقة في بنية الاقتصاد الوطني، كاعتماد اقتصاد المعرفة، لتلعب بذلك طبيعة محاور السياسة السكانية ومكوناتها ومجالات التدخل الممكنة دوراً حاسماً في تحديد مستويات الإنجاز. إضافة إلى ما سبق، فقد تكون أسباب التفاوت المذكور مرتبطة بوجود أو عدم وجود استراتيجية قطاعية مستقلة في هذا القطاع أو ذاك، أو خطة عمل لتطوير قطاع ما، أو توجهات تنظيمية وإدارية تخص بعض القطاعات.

جدول (1) نتائج متابعة تطبيق إجراءات المرحلة الرابعة بحسب المحور

المحور	عدد الأهداف المعتمدة	عدد الإجراءات المعتمدة	نتائج المتابعة				
			الإجراءات		الأهداف		
			عدد الإجراءات المنفذة (كلياً أو جزئياً)	%	مستوى التقدم في تحقق الأهداف (%) من مجموع الإجراءات المنفذة		
					ممتاز	جيد جداً	جيد
					٨٠% فأكثر	٧٩-٧٠%	٦٩-٦٠%
السكان والقوى العاملة	٥	١٢	٩	٧٥%			
النمو الحضري والإسكان والبيئة	٣	١٠	٩	٩٠%			
التعليم والتدريب والشباب	٤	١٣	١٣	١٠٠%			
الصحة العامة والصحة الإنجابية	٢	٧	٥	٧١%			
المرأة والطفولة	٢	٧	٣	٤٣%			
كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة	٢	٤	٤	١٠٠%			
المجموع	١٨	٥٣	٤٣	٨١%	٣	٢	
					ممتاز		

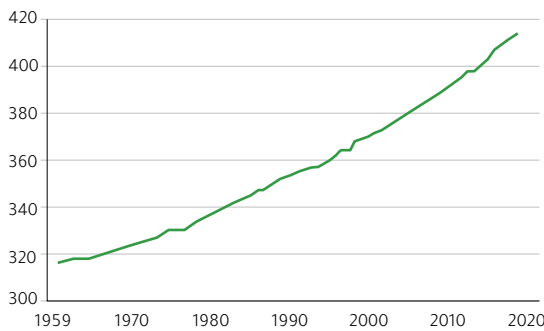
مقال العدد

دور التغير المناخي في انتشار الأمراض والأوبئة بين السكان



دكتور مهندس محمد بن سيف الكواري مستشار وزارة البلدية والبيئة
عضو فريق الباحثين البيئيين العالمي
المفوض الأممي للترويج لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تركيزات ثاني أكسيد الكربون 1959-2020 (أجزاء في المليون)



تركيزات غاز ثاني أكسيد الكربون تواصل ارتفاعها (المصدر: تقرير التنمية المستدامة 2021)

وهناك غازات أخرى أيضاً تسبب الاحترار العالمي وهي:

بخار الماء (Water vapor H2O) يُعدُّ بخار الماء أكثر غازات الاحتباس الحراري تأثيراً على مناخ الأرض. حيث إنَّ تركيزه يلعب دوراً كبيراً في التحكم في درجة الحرارة. فعندما يُصبح الهواء أكثر دفئاً تزداد كمية بخار الماء الذي يحمله. فإذا ما أصبح الهواء مُشبعاً ببخار الماء عند درجة حرارة مُعينة فإنَّه يتكاثف على شكل قطرات في السُّحب، وفي حال كانت هذه القطرات كبيرة وكثيفة بشكل كافٍ فإنَّها تسقط على شكل أمطار غزيرة قد تسبب فيضانات في بعض الأحيان.

الميثان (CH4 Methane) غاز قوي من غازات الاحتباس الحراري التي تبقى في الغلاف الجوي لسنوات عديدة. وفي عام 2019 بلغ تركيزه 1877 جزءاً في المليار، أي زيادة قدرها 260 في المائة قياساً بمستويات ما قبل العصر الصناعي. وكانت الزيادة الملحوظة في تركيزات الميثان من 2018 إلى 2019 أقل بدرجة طفيفة من الزيادة الملحوظة من 2017 إلى 2018. ولكنها تظل أكبر من متوسط الزيادة خلال العشر سنوات الأخيرة. ويسهم الميثان بنسبة 16 في المائة تقريباً في القسر الإشعاعي الناجم عن غازات الاحتباس الحراري طويلة العمر. وينجم 40 في المائة تقريباً من انبعاثات الميثان في الغلاف الجوي عن مصادر طبيعية (مثل الأراضي الرطبة والنمل الأبيض). بينما تمثل المصادر البشرية (مثل الحيوانات المجترة، وزراعة الأرز، واستغلال الوقود الأحفوري، ومدافن القمامة، وحرق الكتلة الأحيائية) 60 في المائة تقريباً من انبعاثات الميثان.

أكسيد النيتروز (Nitrous Oxide N2O) غاز من غازات الاحتباس الحراري ومادة كيميائية مستنفدة للأوزون. وقد بلغ تركيزه 332.0 جزء

أولاً: التغيّرات المناخية تسبب كوارث مدمرة

إن لتغير المناخ آثار كارثية واسعة النطاق ولم يسبق لها مثيل من حيث الحجم. من تغيّر أنماط الطقس التي تهدد الإنتاج الغذائي. إلى ارتفاع منسوب مياه البحار التي تزيد من خطر الفيضانات، إلى حدوث الجفاف والتصحر وحرائق الغابات المتكررة في كل عام. إن ازدهار الصناعة وتطور التجارة والاستثمار والنقل، وتغيّر أنماط الاستهلاك لدى البشر وعدم استخدام الطاقة النظيفة، أدى إلى ارتفاع كميات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى مستويات قياسية لم يشهدها كوكب الأرض منذ ثلاثة ملايين عام.



آثار التغيرات المناخية الكارثية على كوكب الأرض

لقد شهدت مستويات ثاني أكسيد الكربون (Carbon Dioxide CO2) طفرة جديدة في الزيادة، وهو يمثل 80% من الغازات الدفيئة. إذ تجاوز المتوسط العالمي السنوي لثاني أكسيد الكربون العتبة الهامة البالغة 410 أجزاء في المليون. وفقاً لنشرة غازات الاحتباس الحراري للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (World Meteorological Organization (WMO)). وهو ما يعادل حوالي 3210 جيجا طن (مليار طن) من ثاني أكسيد الكربون. ويتصاعد سنوياً من هذا الغاز بما يعادل 50 جيجا طن (مليار طن). في الغلاف الجوي. مع تواصل الارتفاع في 2020. ومنذ عام 1990. زاد إجمالي القسر الإشعاعي - وهو التأثير الاحتراري على المناخ - بنسبة 45 في المائة بفعل غازات الاحتباس الحراري طويلة العمر.

(*) ما هي الغازات الدفيئة. مقال بقلم: داليا عبيد. 16 يونيو 2019. موقع: موضوع.

ثانياً: التغير المناخي وصحة الإنسان

هنالك رابط وثيق بين التغير المناخي وصحة الإنسان. حيث تعرضت البشرية خلال السنوات المائة الماضية، لبعض الأوبئة والأمراض الخطيرة التي انتشرت عالمياً مثل: الملاريا، والانفلونزا الآسيوية، والإيدز، والطاعون، والكوليرا، وإنفلونزا الخنازير وغيرها. وقد يكون وباء كوفيد 19 هو أخطر وباء يواجهه العالم منذ الإنفلونزا الإسبانية التي ظهرت في العام 1918، حيث أنه يشكل خطراً جسيماً على أنظمة الرعاية الصحية في كافة أنحاء العالم.

إن زيادة درجات حرارة الأرض بفعل ظاهرة الاحتباس الحراري، والتي تقدر بمتوسط 1.5 درجة مئوية، والتغير في أنماط هطول الأمطار في فصول غير معتادة، وذوبان الجليد في القطبين، والجفاف والتصحر، قد أدى إلى تغيرات غير طبيعية. وقد تسببت هذه الظواهر والتغيرات في كوارث طبيعية، منها حدوث أعاصير مدمرة، وحرائق انتشرت في الغابات في أستراليا وتركيا والجزائر واليونان والبرازيل وغيرها، وفيضانات طالت مدناً في أوروبا وآسيا ودمرت المباني والمنشآت العامة، وتسببت بأضرار جسيمة في البنية التحتية، مما أدى إلى اندثار العديد من الكائنات الحية البرية، وارتفاع مستوى سطح البحر. كما أن هذه الظواهر البيئية المتطرفة تهدد صحتنا من خلال التأثير على الطعام الذي نتناوله، والمياه التي نشربها، والهواء الذي نتنفسه، والطقس الذي نعيشه. وبالتالي تمتد هذه التأثيرات لتصيب السكان الذين يعيشون في مناطق مهددة بالعواصف الساحلية والجفاف وارتفاع مستويات سطح البحر، أو السكان الذين يعانون من ظروف الفقر وكبار السن والنساء والأطفال والمجتمعات المهجرة، بأمراض خطيرة سببها انتشار الأمراض المعدية مع ارتفاع درجات الحرارة، وكذلك انتشار الأوبئة المرتبطة بالظواهر الجوية المتطرفة.

إن التغير في أنظمة درجات الحرارة يمكن أن يساهم في انتشار الأمراض من خلال نمو الكائنات الناقلة لمسببات الأمراض عن طريق تعديل معدلات قدرتها على إصابة ونقل العدوى بين السكان. كما يمكن للتغيرات الحرارية أن تزيد مدة موسم نقل الأمراض، وتوسع انتشارها الجغرافي، والتنوع في السلالات والتغيرات الموسمية لتواجد الكائنات الممرضة في الطبيعة، وهذا من شأنه التسبب بظهور حالات مرضية جديدة، مثل: الإيولا والسارس والميرس وغيرها في مناطق جغرافية مختلفة لم تشهد انتشار هذه الأمراض سابقاً. لذلك، فقد تم رصد العديد من حالات الإصابة بحمى الضنك في كرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا ومالطا والبرتغال وإسبانيا في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من أن معظم الحالات ليست محلية، وإنما جاءت من الخارج، إلا أنه، وفي عام 2010، تم تسجيل عدّة حالات محلية مصابة بحمى الضنك في كرواتيا وفرنسا. وخلال صيف عام 2017 الذي تميّز بحرارته، تم الإبلاغ عن تفشي مرض الشيكونغونيا Chikungunya أيضاً في فرنسا وإيطاليا. وشهد أواخر عام 2014 وصول فيروس زیکا إلى البرازيل التي لم تكن مستعدة بالقدر الكافي، وقد أدى ذلك إلى زيادة حالات الإصابة المؤكدة إلى أكثر من 200,000 حالة خلال 24 شهراً. وقال باحثون خلال مؤتمر في أمستردام إنه "من المتوقع أن تنتشر الأوبئة المنقولة بواسطة الحشرات، مثل البعوض والقراد، لتطال جزءاً كبيراً من أوروبا خلال العقود المقبلة، بدفع من التغير المناخي والرحلات التجارية". وهي أيضاً حال كلّ البلدان على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، بحسب جوفاني ريتسا، مدير قسم الأمراض المعدية في المعهد العالي للصحة في روما. كما رصدت تقارير منظمة الصحة العالمية زيادة في أعداد أسراب بعوضة الحمى الصفراء على مستوى القارة الإفريقية، ويعتبر هذا النوع من البعوض سبباً رئيسياً في انتشار أمراض مثل الحمى الصفراء، وحمى الضنك، وحمى فيروس زیکا، وفيروس شيكونغونيا. وفي تحليل نشرته صحيفة لوموند الفرنسية في طبعها الإلكترونية، قال إبراهيم سوسيه فول، المدير الإقليمي للمساعدات الطبية العاجلة في أفريقيا المنبثقة عن منظمة الصحة العالمية، إن خطر تفشي الأوبئة على نطاق واسع في القارة السمراء قائم وحقيقي، ويهدد صحة سكانه بصورة مرعبة، مشيراً إلى أن خير دليل على صحة ذلك هو الإعلان الرسمي عن انتشار الحمى الصفراء في إريتريا عام 2005، وفي مدغشقر عام 2006، وفي كل من مالي وكوت ديفوار في عام 2008، وفي أنجولا عامي 2015 و2016، وفي جمهورية

في المليار في 2019، أي بزيادة قدرها 123 في المائة قياساً بمستويات ما قبل العصر الصناعي. وكانت الزيادة في تركيز أكسيد النيتروز من 2018 إلى 2019 هي أيضاً أقل من الزيادة الملحوظة من 2017 إلى 2018، ومساوية تقريباً لمتوسط معدل الزيادة خلال السنوات العشر الأخيرة.

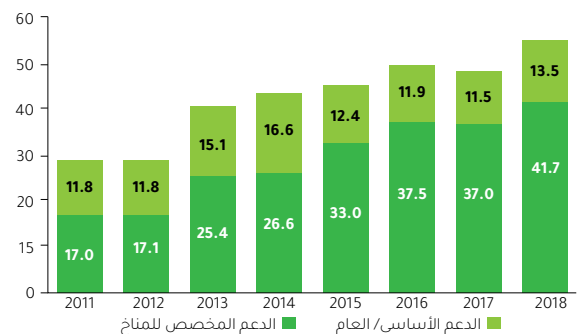
لقد بلغ متوسط درجة الحرارة في العالم حوالي 1.2 درجة مئوية فوق خط الأساس، لذلك لا يزال العالم بعيداً عن المسار الصحيح في تحقيق الغاية المستهدفة في اتفاق باريس والمتمثلة في الحد من الاحترار العالمي بحيث لا يزيد أكثر من 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، وفي الوصول إلى مستوى الصفر في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم ككل بحلول عام 2050.

الأوزون (O3 Ozone) يحتوي الغلاف الجوي العلوي، وتحديدًا طبقة الستراتوسفير- التي تبعد عن سطح الأرض مسافة تُقدَّر بحوالي 15-35 كم على تراكيز عالية نسبياً من جزيئات الأوزون مقارنة بتركيزه في الغلاف الجوي كاملاً. وتشكّل هذه التراكيز العالية معاً ما يُعرف باسم طبقة الأوزون التي تحمي الكائنات الحية على كوكب الأرض من الإشعاعات الضارة، وذلك من خلال امتصاصها للأشعة فوق البنفسجية الساقطة من الشمس على سطح الأرض، فتحافظ بذلك على بقاء جميع أشكال الحياة على الكوكب، إذ لا يُمكن للنباتات أن تنمو وتعيش بوجود الأشعة فوق البنفسجية، وكذلك العوالق التي تعدّ مصدر غذاء للكثير من الكائنات الحية المائية. كما أنّ الإنسان لن يستطيع مقاومة حروق الشمس الناتجة عن هذه الأشعة، وهنا تكمن أهمية امتصاص الأوزون للأشعة فوق البنفسجية الضارة قبل وصولها إلى سطح الأرض. لذلك فإن تدمير هذه الطبقة في الغلاف الجوي بسبب الانبعاثات الملوثة والصادرة من السيارات ومحطات الطاقة، يؤدي إلى أمراض عديدة تصيب الإنسان مثل سرطان الجلد وإضعاف الجهاز المناعي في الجسم، وتدمير المادة الوراثية DNA، كما أنه يسبب مرض تليف عدسة العين المعروف باسم المياه البيضاء، ويؤدي إلى الشيخوخة المبكرة، كما أن غاز الأوزون يُسبب 5% من تأثير الاحتباس الحراري*.

الكلوروفلوروكربون Chlorofluorocarbon (CFCs) لا تنتج مركبات الكلوروفلوروكربون من مصادر طبيعية، بل تنتج من عدّة صناعات مختلفة، مثل: المُبرِّدات، ومحاليل التنظيف، وغُلب بخاخ الرذاذ. ومنذ بدء إنتاجها في العام 1928، وتركيز هذه المركبات في الغلاف الجوي في ازدياد، لكن عندما اكتُشف تأثيرها المُدمِّر لطبقة الأوزون، تمّ بذل جهود عالمية لإيقاف إنتاجها، وتكلّلت هذه الجهود بالنجاح، إلّا أنّه بالرغم من ذلك، هناك احتمالية أن تبقى هذه المركبات في الغلاف الجوي لمدة 100 عام نظراً لأعمارها الطويلة.

في ظل هذه الكوارث البيئية المتلاحقة، تبذل الدول جهوداً لمكافحة التغير المناخي: وهي التمويل المناخي الذي تقدمه البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان الجزرية، مما يعكس التزاماً مستمراً بدعم الانتقال العالمي إلى مستقبل يتميز بانخفاض الانبعاثات وبالقدرة على الصمود أمام تغير المناخ، وقد بلغ إجمالي التمويل المناخي الذي أبلغت عنه الأطراف المدرجة في المرفق الأول لاتفاق باريس متوسطاً سنوياً قدره 48.7 مليار دولار خلال الفترة 2017-2018، ويمثل زيادةً بنسبة 10 في المائة عن الفترة 2015-2016.

إجمالي الدعم المالي المقدم بشأن تغيير المناخ، 2011-2018



المصدر: تقرير التنمية المستدامة 2021

(* Ozone Layer Protection", www.epa.gov, Retrieved 5-8-2020

tundra، بعد إصابته بفيروس الجمرة الخبيثة. حيث يُعتقد أن العدوى انتقلت إليه من حيوان الرنة reindeer المصاب بالجمرة الخبيثة والذي توفي قبل 75 عامًا بالمرض. وبقيت جثته متجمدة طوال هذه المدة حتى حدوث موجة صيف حارة أدت إلى نشاط الفيروس. ومن ثم انتقاله إلى ذلك الطفل.



ذوبان الجليد بسبب التغيرات المناخية

ويشير تحليل العلماء إلى أن الجمرة الخبيثة كانت متجمدة في جثة حيوان الرنة reindeer الذي مات منذ 75 عاماً. وعند ذوبان الجليد الذي كان يغطي جثة الحيوان، عاد فيروس الجمرة الخبيثة إلى الحياة من جديد، حيث يسود الاعتقاد بأن الفيروس تسلسل إلى الجليد المذاب والذي وجد طريقه إلى إمدادات المياه ومن ثم دخل في سلسلة غذاء بشري أدى إلى إصابة بعض الأشخاص، ومن بينهم الطفل ذو الـ 12 عاماً الذي توفي بسبب المرض. ويُعتقد أن هناك الملايين من جثث حيوانات الرنة المجمدة الأخرى التي أصابها العدوى، حيث يخشى العلماء أن ترتفع درجة حرارة الأرض. ويذوب المزيد من التربة الصقيعية في التندرا في ألاسكا، ثم تنتشر الفيروسات مرة أخرى بين البشر.



حيوان الرنة

ويقول العلماء إن أكثر من مليون شخص قُتلوا بسبب فيروس الجمرة الخبيثة في بدايات القرن الماضي. وهو ما يدفعهم إلى الاعتقاد بأنه توجد حالياً آلاف الجثث التي تحمل هذا الفيروس في أماكن مختلفة تحت الجبال الجليدية والأماكن المتجمدة من العالم. وفي حال ذوبان الجليد، فإن هذه الفيروسات سوف تجد طريقها إلى البشر مجدداً. وتعاود الانتشار.

كما اكتشف الباحثون فيروس "الإنفلونزا الإسبانية" سلباً منذ عام 1918. وهو محبوس في جثث دفنت في مقابر جماعية. وينتهي العلماء إلى الإشارة أيضاً إلى أن ذوبان بعض جبال الجليد، والتغير المناخي في بداية القرن الماضي، كانا أيضاً السبب وراء وباء "الإنفلونزا الإسبانية" الذي أدى إلى مقتل نحو 50 مليون شخص خلال الفترة بين العام 1918 والعام 1920.

ويعتقد العلماء تبعاً لذلك أن بشكل ارتفاع درجات الحرارة على الأرض

الكونغو الديمقراطية في عام 2016، وفي نيجيريا عامي 2017 و2018. كما تم تأكيد انتشار فيروس زیکا عدة مرات في عدد كبير من الدول الأفريقية. وأشار إلى أن زيادة أعداد الحشرات المسببة للأمراض المعدية يرجع بشكل جزئي إلى ارتفاع معدلات التبادلات الدولية والسياحة. غير أن السبب الرئيسي في ذلك يرجع في المقام الأول إلى التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة. وكانت عدة دراسات تم إجراؤها على المستوى العالمي أثبتت أن التغيرات المناخية من شأنها المساهمة في زيادة أعداد هذه الحشرات في المناطق التي يكون فيها المناخ ملائماً لذلك.

وتتسبب بعض الظواهر البيئية، مثل التصحر والجفاف وحرائق الغابات أو إزالة الغابات، في هجرة بعض أنواع الحيوانات واختلاطها مع حيوانات أخرى في بيئة جديدة غير بيئتها، مما يؤدي إلى مرضها، وانتقال مسببات الأمراض ذات المنشأ الحيواني إلى الحيوانات الأخرى. فتنشر الأمراض بين الحيوانات. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية، يسهم في توجه الحيوانات الكبيرة والصغيرة، سواء على الأرض أو في البحر، إلى المياه الباردة أو إلى القطبين للخروج من حرارة الأرض أو مياه البحار والمحيطات، مما يعني أنها قد تتلامس وتختلط مع حيوانات أخرى. وهذا يخلق فرصة لانتشار مسببات الأمراض للوصول إلى فصائل جديدة، وبالتالي يوسع رقعة تفشي الأمراض والأوبئة، مثل كورونا كوفيد 19.

كذلك، وصّحت بعض الدراسات والبحوث العلمية أن نسبة خطورة نقل الأمراض ترتفع بين الحيوانات التي تتعرض للضغط، كما يحدث في حالة الأسر أو الاحتجاز في أقفاص ضيقة في أسواق تجارة الحيوانات البرية أو في المزارع أو العزب أو غيرها، وبالتالي تصاب هذه الحيوانات بالتوتر والضعف نتيجة سوء المعاملة والضغط عليها. مما يعرض أنظمتها المناعية للانهايار. ومن ثم ترتفع نسبة خطورة نقلها للأمراض. ومن هنا، نرى ظهور أمراض جديدة في أسواق الحيوانات البرية المكتظة، حيث بينت الدراسات الطبية أن منشأ كوفيد 19 هو طائر الخفاش الذي نقل العدوى للناس في سوق الحيوانات. ومع الاحتكاك اللصيق مع البشر، فإن احتمالات انتقال هذه الجراثيم الممرضة ما بين الأنواع المختلفة من الحيوانات ومنها إلى البشر قائم وفق الدراسات العلمية والبحثية، حيث أن 75% من كافة الأمراض المعدية لها منشأ حيواني. لذلك، فإن إمكانية ظهور أو إعادة إطلاق فيروسات وبكتيريا وطفيليات مستجدة تصبح كبيرة وفق دراسات وبحوث علمية تم إجراؤها في هذا المجال.

ومن النتائج الأخرى لتغير المناخ بسبب الاحتباس الحراري، نزوح السكان الاضطرابي إلى داخل بلدانهم؛ أو إلى أماكن بعيدة عن منازلهم نتيجة للعواصف والأعاصير المدمرة والفيضانات الساحلية وحرائق الغابات الضخمة. وحتماً سيجلب النازحون أو اللاجئون معهم أمراضاً معدية أثناء تنقلهم عبر المخيمات المزدحمة، وشبكات النقل المتجهة إلى مناطق حضرية كبرى. وبالتالي فإن البشر غالباً هم الأسرع نقلاً للعدوى في جميع أنحاء العالم، والأكثر انتشاراً بسبب الاختلاط والاحتكاك فيما بينهم.

ثالثاً: خطر الفيروسات والبكتيريا المتجمدة منذ آلاف السنين

نقلت جريدة "ديلي ميرور" البريطانية Daily Mirror الصادرة في 5 مايو 2017 في تقرير مطول عن مجموعة من العلماء تحذيرهم من أن التغير المناخي الذي أدى إلى ارتفاع درجات الحرارة على كوكب الأرض قد يؤدي إلى ذوبان جبال جليدية متجمدة منذ مئات السنين. وهو ما قد يؤدي إلى ظهور سلالات غير معروفة من الفيروسات والبكتيريا والجراثيم المتجمدة تحت ذلك الجليد، والتي يمكن أن تنتقل إلى البشر. وتؤدي إلى موجات جديدة من الأوبئة.

ويشير العلماء الذين نقلت عنهم الصحيفة البريطانية إلى أن ذوبان الجليد في العالم قد يؤدي إلى ظهور وانتشار فيروسات متجمدة منذ آلاف السنين. ويستشهدون على ذلك بما أوردته البي بي سي في تقريرها the BBC reports بأنه في أغسطس / آب 2016 توفي طفل يبلغ من العمر 12 عاماً من شبه جزيرة يامال Yamal Peninsula في الدائرة القطبية الشمالية في زاوية من التندرا السيبيرية Siberian



هضبة التبت في الصين (CGTN)

والأساليب الحديثة المختصة في الوقاية من انتشار الأوبئة. كما يجب على السكان العناية بالنظافة الشخصية، وعدم الاختلاط بالمصابين أو استخدام لوازمهم الشخصية، والابتعاد عن الأماكن المكتظة بالناس. كما يجب علينا أن نبني هذا العلم والمنهج الفكري في مجتمعاتنا من الداخل لتوفير الحماية الضرورية للسكان من خطر انتشار الفيروسات المميتة بين الناس، وخاصة كبار السن والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة. وقال الخبراء إن المجتمعات يجب أن تدرك أيضا أن آثار تغير المناخ على الصحة ستكون مختلفة ومتفاوتة في الأماكن المختلفة، وأن تفهم أي الفئات السكانية هي المعرضة لمواجهة أخطر الآثار الصحية لتغير المناخ.

وقد أكد العلماء والخبراء والمختصون بقضايا المناخ أنه يجب على السكان المساهمة في تتبع ناقلات الأمراض، مثل: البعوض والقراد، وتتبع الأمراض من خلال الحركات العلمية التي تنتشر داخل المجتمع، من أجل إشراك العامة في وعي علمي مبسط بالظروف حولهم التي يتوقع الخبراء أنها ستتأثر بشكل غير متناسب بتغير المناخ والآثار الصحية الناتجة عنه. أما في حالة النزوح أو اللجوء بسبب الكوارث البيئية المختلفة، كالأعاصير والفيضانات وغيرها، فيجب على السكان التحقق من المناطق التي يتوجهون إليها من حيث خلوها من الأمراض والأوبئة، وأن يُستفاد من الإرشادات الصحية السارية في تلك المناطق لتجنب العدوى، وهو أحد أفضل الاستراتيجيات التي يمكننا المضي قدماً فيها.

وذوبان الجليد بداية لموجة جديدة من الفيروسات القاتلة التي قد تهدد البشرية بأكملها، بحسب تقرير "ديلي ميرور" Daily Mirror البريطانية. وفي العام 2020، صدرت دراسة علمية حديثة بعنوان "يقوم الجليد بأرشفة فيروسات عمرها خمسة عشر ألف عام" Glacier ice archives، حيث تمكنت مجموعة من العلماء من جمع وتحليل عينات من الجليد من هضبة التبت في الصين، بهدف دراسة الكائنات المجهرية التي تعيش في الجليد منذ آلاف السنين لمعرفة وفهم الظروف المناخية والبيئية القديمة التي تمت أرشفتها في الجليد. ووجد العلماء أن المناطق الجليدية احتفظت بفيروسات كثيرة غير معروفة للعلم الحديث، وذلك خلال الخمسة عشرة ألف سنة الأخيرة. كما أظهرت الدراسة وجود 33 مجموعة من أنواع الفيروسات في الجليد، منها 28 نوعاً لم يتم اكتشافها ومعرفتها سابقاً، ولا توجد أية معلومات حول خصائصها البيولوجية وقدرتها على تشكيل خطر على الصحة.

رابعاً: تعزيز الوعي لدى السكان بعلاقة التغير المناخي والأمراض

وفقاً للعديد من الدراسات والأبحاث المختصة في علوم تغير المناخ والأوبئة، يؤثر تغير المناخ بالفعل على صحة الإنسان والحيوان، ويؤدي إلى زيادة الأمراض المعدية، والأمراض التي تسببها الحرارة. لذلك، يجب رفع الوعي لدى السكان للتكيف مع التغيرات المناخية، وحماية أنفسهم من انتشار الأمراض والأوبئة من خلال اتباع الوسائل

مصادر ومراجع ذات صلة بموضوع المقال

1. أبق سياما، (2015)، ترجمة: زينب منعم "التغير المناخي"، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
2. مريم رمضان، (2015)، "التغيرات المناخية"، الناشر: دار الثقافة العلمية بالإسكندرية.
3. ديفيد والاس ويلز، (19 فبراير 2019)، "الأرض غير الصالحة للسكن: الحياة بعد الاحتراق"، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، الناشر: كتب تيم.
4. إيف سياما، "التغير المناخي" (2015)، الناشر: المجلة العربية، الرياض - المملكة العربية السعودية.
5. أ.د محمد عبد الله لامي، (2014)، "التغيرات المناخية الناتجة عن الأنشطة البشرية وتأثيرها على البيئة، الاحتباس الحراري"، الناشر: دار الفكر العربي، بيروت - لبنان.
6. أ.د عبد الرحمن محمد السعدني، (2014)، "المرجع الشامل في علوم البيئة"، الناشر: دار الفكر العربي.
7. مقال بعنوان "سياسة مناخية واعدة قد تنقذ البشرية من الفقر"، موقع ناسا بالعربي، التاريخ: 2021-07-03.
8. هل نسقط مرضى جميعاً بفعل التغير المناخي؟، (2011)، مقال: مجلة بدائل العدد 11، ملف الصحة والمناخ: التغيير المناخي: مخاطر جديدة على صحة الإنسان والحياة على الأرض.
9. مقال بعنوان "منسوب مياه البحار قد يرتفع بنسق يتجاوز توقعات أسوأ سيناريوهات النماذج المناخية"، موقع ناسا بالعربي، التاريخ: 2021-05-10.
10. مقال بعنوان "التغير المناخي قد يسبب مزيداً من الأوبئة.. لهذا السبب"، لندن - العربية.نت، نشر في 19 أبريل 2020.
11. تقرير عن التغير المناخي، منظمة العفو الدولية
12. تقرير حول تغير المناخ.. آثار مريعة تهدد البشرية، سكاى نيوز عربية، 18 يوليو 2021.
13. ما هي الغازات الدفيئة، مقال بقلم: داليا عبيد، 16 يونيو 2019، موقع: موضوع

المراجع الأجنبية

1. JA Patz, PR Epstein et al., "Global climate change and emerging infectious diseases," JAMA Network, 17/1/1996, Vol.275, No.3, pp.217-223.
2. Grasso M, Feola G (2012) Mediterranean agriculture under climate change: adaptive capacity, adaptation, and ethics. Regional Environmental Change, 12(3), 607-618
3. Cramer W et al. (2018) Climate change and interconnected risks to sustainable development in the Mediterranean. Nature Climate Change, 8, 972-980
4. Nykjaer L (2009) Mediterranean Sea surface warming 1985-2006. Climate Research, 39, 11-17.

الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر لعام ٢٠٢١ المقدم إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى بالتنمية المستدامة

التقدم المحرز فيها تحظى بذات الأهمية. ويستعرض تقرير الاستعراض الطوعي لدولة قطر لعام 2021، والذي تم تنسيقه وإعداده من قبل جهاز التخطيط والإحصاء باللغتين العربية والإنجليزية، العمل المنجز والتقدم المحرز في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 خلال السنوات الأربع الماضية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه إنجاز تطلعات الدولة التنموية، مع التركيز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي ترتبت على انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، والتي مكنتها من التعامل بكفاءة مع هذه الأزمة، فضلاً عن تناول العمل المستقبلي المطلوب لإنجاز ما تبقى من أهداف التنمية قبل حلول عام 2030، وذلك من خلال مواصلة تلك الأهداف مع أهداف قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة في دولة قطر 2023 - 2027 التي يتم التحضير لها حالياً.

وقد اعتمد جهاز التخطيط والإحصاء منهجية تشاركية في إعداد هذا التقرير من خلال إشراك الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، كما عمل على إنتاج المؤشرات الوطنية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ساعياً نحو بناء نظام إحصائي عصري متكامل يعزز رصد ومتابعة وتقييم التنمية الوطنية. وقد تناول التقرير الغايات التي تم تحقيقها والرسائل الرئيسية والدروس المستفادة من كل هدف، مما يوفر للقارئ نظرة عامة على أهم القضايا والإنجازات والتحديات. كما يعتبر الإعداد لهذا التقرير أحد المعالم البارزة في الطريق نحو عام 2030، وتحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030، حيث أن دولة قطر ملتزمة وواثقة من تحقيق هذه الأجندة بحلول عام 2030، وتواصل العمل لبلوغ أهداف أكثر طموحاً، من خلال جهود مستمرة، ومنهجية متماسكة، ثابتة وشاملة.

وقد قامت دولة قطر فعلاً بمواصلة أهداف التنمية المستدامة مع ركائز التنمية الوطنية الواردة في رؤية قطر الوطنية 2030، وما انبثق عنها من استراتيجيتي التنمية الوطنية الأولى 2011 - 2017 والثانية 2018-2022، كما أنها حريصة على إدماج هذا التوجه في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2023-2027. وتواصل دولة قطر التركيز على تحقيق نتائج مستدامة في جميع أولويات سياستها التنموية، من خلال أساليب التعاون والشراكة مع القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحوث. لقد تم إنجاز هذا التقرير في ظل ظروف استثنائية نتيجة تفشي جائحة كورونا (كوفيد 19) في مختلف أنحاء العالم، والتداعيات الناتجة عن الإجراءات المتخذة لاحتواء انتشار الفيروس، حيث أجبر هذا الوباء معظم دول العالم على تطبيق إجراءات الوقاية، وتعليق النشاطات الثقافية والاجتماعية، مما خلق أزمات صحية واقتصادية واجتماعية ونفسية أثرت على مختلف المجتمعات. ورغم التحديات الهائلة التي واجهتها دولة قطر كباقي دول العالم نتيجة لتداعيات الإغلاق العالمي بسبب هذا الوباء، إلا أنها نجحت إلى حد كبير في مواجهة هذا الفيروس باقتدار مبني على ثلاث ركائز أساسية، هي: حماية المواطنين والمقيمين في قطر، وضمان صمود نظام الرعاية الصحية، وضمان أن يكون التأثير على الاقتصاد والمجتمع في أدنى مستوى، والالتزام بالمسؤوليات الدولية، والوقوف مع الدول الأخرى التي هي في حاجة للمساعدة، وتوفير اللقاحات اللازمة في الوقت المناسب.



شاركت دولة قطر في فعاليات المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021 بهدف تبادل التجارب والممارسات الفضلى مع المجتمع الدولي في مسيرتها نحو تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030، ورغبة منها في استعراض الجهود الوطنية المختلفة في مسار تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق رؤية قطر 2030، التي اعتمدت ركائز التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية نهجاً لتحديد مستقبل دولة قطر. وقد رسمت رؤية قطر الوطنية 2030 تصوراً لمجتمع حيوي مزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ويحفظ التوازن بين البيئة والإنسان. وكانت رؤية قطر 2030 ثمرة لمشاورات مركزة اعتمدت التشاركية كمنهجية لتحديد الأولويات، وشارك في تناولها العديد من فئات المجتمع القطري من أجهزة حكومية وغير حكومية وقطاع خاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. وانبثقت عنها استراتيجيات التنمية الوطنية الأولى (2011-2016) والثانية (2018-2022) التي اتبعت نفس النهج من حيث ضمان مشاركة الجميع في تحديد الأولويات ودراسة الوضع الراهن وصولاً إلى اقتراح النتائج الرئيسية، والأهداف المحددة، ومجموعة البرامج والمشاريع التي تحققها. وسوف تعمل استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة على ضمان اتباع نفس الأطر والمعايير، ونظراً لتواؤم استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (2018-2022) مع أهداف التنمية المستدامة 2030، أصبح تنفيذ هذه الأجندة جزءاً لا يتجزأ من عملية تنفيذ الاستراتيجية، وأصبحت متابعة



وتولي دولة قطر اهتمامًا كبيرًا لتمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، وذلك ما تجسده واقعياً استراتيجية التنمية الوطنية من خلال مشاريعها الفعالة. ولدى دولة قطر حزمة من التشريعات والقوانين، كما أنها صادقت على العديد من المواثيق الدولية لتعزيز الإدماج، والمحافظة على حقوق الأشخاص. وتحرص دولة قطر على تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية للدول المحتاجة في العالم مساهمة بذلك في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، والتزاماً منها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما مبدأ التعاون والشراكة.



وفي سبيل تحقيق الهدف الساعي إلى توفير العمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق لجميع النساء والرجال بحلول عام 2030، شهدت سياسات سوق العمل في دولة قطر تطورات ملموسة خلال الخمس السنوات الماضية، من أبرزها تعديل قانون العمل، وما يتعلق بسوق العمل من إجراءات تنظيمية نتج عنها استبدال نظام الكفالة بعقد عمل يضمن حقوق العامل وحد أدنى لأجور العمال والمستخدمين في المنازل، يعضده نظام حماية الأجور علاوة على توفير حماية أكبر للعمال من خلال إجراءات الصحة والسلامة المهنية. وخلال مواجهة وباء كورونا، طورت دولة قطر خطة عمل وطنية ترمي إلى التقليل من تأثير المرض، وتخفيف الآثار على الناس، وتمكين المجتمع من الاستمرار والعمل بشكل طبيعي قدر الإمكان أثناء وبعد الوباء، بالإضافة إلى تقليل وتخفيف الأثر الاقتصادي للجائحة. وقد تجسدت خطة العمل هذه بين تدخلات أخرى في جملة من الإجراءات الاحترازية العامة، وتوفير حزمة من الحوافز المالية.



وقد أولت دولة قطر ظاهرة التغير المناخي، والتصدي لآثاره أهمية بالغة انسجاقاً مع رؤيتها الوطنية 2030، وهو ما انعكس في خطتها الاستراتيجية الأولى والثانية لتنفيذ هذه الرؤية. وتعد دولة قطر من الدول السباقة في مجال التعامل مع التغير المناخي، حيث أنها من أوائل الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛ منها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في العام 1996. وتساهم قطر في تقديم حلول جذرية من خلال إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي الذي يعتبر أنظف أنواع الوقود الأحفوري، ومصدر طاقة عالي الجودة، في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو الطاقات المتجددة. وهو يساهم في دعم التنمية المستدامة، ليس فقط على المستوى المحلي بل والعالمي أيضاً. ويعتبر مشروع استخدام الغاز الطبيعي المضغوط كوقود مثلاً بارزاً على جهود دولة قطر في التصدي لتغير المناخ، وتتجه قطر، وبشكل قوي، إلى الحلول الصديقة للبيئة من تنويع مصادر الطاقة، والاستثمار في الطاقة الشمسية، والتوجه إلى نظام النقل العام الكهربائي، والتحول إلى المباني الخضراء، والتوسع في الحلول الطبيعية، مثل مشروع المليون شجرة، علماً بأنها تمضي



يبين التقرير تحقيق أغلب الغايات المعنية بأهداف التنمية المستدامة، من أهمها القضاء على الفقر بكافة أشكاله وأنواعه، مع خلو دولة قطر من ظواهر الفقر المدقع، والفقر المطلق، والحرمان متعدد الأبعاد، حيث أدرك واضعو السياسات التنموية في الدولة مبكراً أن الوقاية من الفقر لا تعني فقط السياسات الموجهة للحماية من فقر الدخل، بل تحقيق العدالة الاجتماعية، وإدماج الفئات الضعيفة في المجتمع من خلال بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، برعى حقوقهم المدنية، ويضمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع، لضمان ألا يتخلف أحد عن ركب التنمية.



يوضح التقرير أن تحقيق الأمن الغذائي يعتبر إحدى الأولويات الاستراتيجية لدولة قطر، حيث بدأت الدولة في تطوير منظومة إنتاج نباتي وحيواني وسمكي متطور تعمل من خلاله على تعزيز الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لسكان قطر، من خلال الاستثمار في الإنتاج الغذائي محلياً ودولياً، وضمان استدامة نظم الإنتاج الغذائي، وزيادة الإنتاجية، كما أن الدولة تعمل على موازنة أهداف قطاع إدارة الموارد الطبيعية ذات العلاقة بالأمن الغذائي في استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 مع غايات الهدف الثاني للتنمية المستدامة، والتي ترمي إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، بما فيها موارد الإنتاج الغذائي واستدامتها لسكان قطر. وانطلاقاً من قناعتها أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدون تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، اتبعت دولة قطر في أهدافها الاستراتيجية الوطنية التي رسمتها في قطاع الطاقة والمياه والغذاء وإدارة المخلفات نهج تنويع قاعدة الإنتاج، وتعزيز ثقافة ترشيد الاستهلاك والاستهلاك المسؤول كي تصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة المجتمع وصولاً إلى بناء نمط استهلاكي متوازن في قطر.



كما يوضح التقرير أن دولة قطر حققت إنجازات هادفة إلى إقامة نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدماته بأعلى مستويات الجودة من خلال مؤسسات صحية عامة وخاصة، مسجلة نتائج بارزة في الرعاية الوقائية في مجالات مختلفة، منها الكشف المبكر عن الأمراض، وتشجيع الجمهور على ممارسة سلوكيات صحية، وتحسين الشفافية على صعيد حقوق المرضى ومسؤولياتهم. ونتيجة لذلك، حققت دولة قطر هذه الغاية المحددة في خطة التنمية المستدامة عام 2030، كما أنها تعتبر من الدول التي تمتلك نظاماً صحياً متقدماً على المستوى الوقائي والعلاجي، مع بنائها لخطط واضحة للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والأوبئة من خلال الاستعانة بكوادر صحية عالية التدريب ومؤسسات صحية مجهزة بكل المستلزمات المطلوبة.



Freepick

لجائحة كوفيد-19، وهو شكل من أشكال التعاون الذي يستدعي التوسع ليشمل الطيف الكبير للمسائل التي تعالجها أجنحة التنمية المستدامة 2030.

وهذا يساهم في تعزيز روح التسامح والإحسان، وتشجيع الحوار البناء، والانفتاح على الثقافات الأخرى انسجاماً مع ما أكدته رؤية قطر الوطنية 2030، وتماشياً مع الهوية العربية الإسلامية للدولة، وذلك من خلال تحسين حياة جميع المواطنين والمقيمين على أرض قطر عن طريق تعزيز التشريعات، وإصلاح السياسات، واعتماد البرامج الطموحة التي من شأنها استدامة الازدهار الاقتصادي، ودعم التنمية الاجتماعية. وكلها إجراءات تهدف كذلك إلى حماية وضمان حقوق الإنسان لجميع المواطنين والمقيمين في جميع القطاعات.

وتعتمد دولة قطر على منهاجها البراغامي الشامل والمستدام والمتعدد الجوانب والتشاركي في التنمية من أجل الوفاء بالتزاماتها، وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في عدم تخلف أحد عن الركب. من هذا المنطلق، يمكن اعتبار التقرير الوطني الطوعي لسنة 2021 مساهمة من دولة قطر في إبراز التقدم العالمي المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يشير الجدول التالي إلى مواعمة أهداف أجنحة التنمية المستدامة 2030 مع قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية 2022-2018. ووفقاً لهذا الإجراء تكون أهداف وغايات أجنحة التنمية المذكورة جزءاً من مشاريع استراتيجية التنمية الوطنية 2022-2018، بحيث تتم عملية رصد تنفيذها عن طريق تقارير متابعة ربع سنوية ترفع من قبل الوزارات والأجهزة الحكومية المعنية إلى جهاز التخطيط والإحصاء الذي يتابع التقدم في تنفيذ الأهداف والغايات وفقاً للمؤشرات التي تم اعتمادها في إطار أجنحة التنمية المستدامة 2030.

قدماً في تحويل النظام الاقتصادي من الاعتماد على النفط والغاز الى اقتصاد قائم على المعرفة، والذي تضمنته رؤية قطر 2030، واستراتيجية قطر 2018-2022 التي تبنت وضع خطة اقتصاد أكثر تنافسية وإنتاجية وتنويعاً. وفي هذا السياق، تم بناء منظومة تعليمية تستند إلى ثلاثة مبادئ إرشادية رئيسية، هي: الجودة، والعدالة، والكفاءة. وتم إطلاق مجلس قطر للبحوث والتطوير والابتكار في عام 2018 ليضع دولة قطر في وضع مناسب لتنويع الاقتصاد، والتحول من الاقتصاد القائم على الغاز والبترول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال فتح آفاق جديدة مبنية على البحوث والتطوير والابتكار، والتوسع في إشراك المواطنين والكفاءات في هذا التحول، خاصة وأن الدولة تعي أن عليها تعزيز موقعها على خارطة الاقتصاد العالمي الجديد، وألا تتخلف عن الركب.



وتحظى مسألة الشراكة بأهمية بالغة من طرف دولة قطر في العديد من المجالات، منها الاستثمار الداخلي والخارجي، والتمويل الابتكاري. كما تلعب دوراً مهماً في التحالفات الدولية، وفي منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، علماً بأن التحالف العالمي للقاحات مثال حي على الشراكة التي يحتاج إليها العالم للتصدي

مواومة قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية (2018 - 2022) مع أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030

أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030					قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية (2018 - 2022)
					التنوع الاقتصادي. ونمو القطاع الخاص
					الاستدامة البيئية. والموارد الطبيعية. والبنية التحتية الاقتصادية
					
					التعليم والتدريب
					الرعاية الصحية
					الحماية الاجتماعية
					السلامة العامة والأمن العام
					الثقافة والرياضة
					التعاون الفني الدولي
					الإدارة المالية. وتقديم الخدمات. والتطوير المؤسسي
					السكان. والقوى العاملة. والتنمية المستدامة

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر لعام 2021

جهاز التخطيط والإحصاء ينشر النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠



ألف نسمة تقريبا وهو ما يمثل نسبة زيادة بلغت (67.5%) عن تعداد 2010، وبلغ معدل النمو السنوي بين تعدادي 2010 و 2020 (5.3%) وبانخفاض بنسبة معدل النمو السنوي عما كانت عليه بين تعدادي 2004 و 2010 حيث كانت 14.8% ومثلت الزيادة في عدد السكان الذكور النسبة الأكبر في الارتفاع الذي حدث في أعداد السكان حيث بلغت (65.4%) بينما حازت الإناث على (34.6%) من إجمالي نسبة الزيادة. كما أظهرت النتائج ارتفاع عدد السكان في جميع الشرائح العمرية في تعداد 2020 عما كانت عليه في تعداد 2010، وتصدرت الفئة العمرية (30 34) قائمة الفئات الأعلى زيادة من حيث الأعداد، بزيادة قدرها (219) ألف نسمة تقريبا، أما نسبة الارتفاع في كل فئة عمرية، فقد حدثت أعلى الارتفاعات في النسب المئوية في الفئات العمرية لكبار السن (الأكثر من ستين عاماً)، حيث تضاعفت أعدادهم في كل فئة من هذه الفئات لمرة واحدة على الأقل، وتصدرت الفئة العمرية (65 69) قائمة الفئات الأعلى.

الكثافة السكانية

ارتفعت الكثافة السكانية في تعداد سنة 2020 بنسبة زيادة بلغت (67.5%) عن تعداد 2010، لتصل إلى حوالي (244.6) نسمة في كل كيلومتر مربع، بعد أن كانت (146.0) نسمة في كل كيلومتر مربع في تعداد 2010. وبالعادة، تصدرت بلدية الدوحة أعلى نسبة كثافة سكانية بلغت (5,344.1) نسمة في كل كيلومتر مربع من مساحة بلدية الدوحة بعد أن كانت قد سجلت في تعداد 2010 (3,590.9) نسمة فقط. ورغم ذلك فقد انخفضت نسبتها من إجمالي السكان من (46.9%) في عام 2010 إلى (41.7%) في العام 2020. وحافظت بلدية أم صلال على المركز الثاني في ترتيب البلديات من حيث الكثافة السكانية والتي بلغت (471.0) نسمة، بينما احتلت بلدية الريان المركز الثالث، بكثافة سكانية بلغت (337.5) نسمة.

المستوى التعليمي

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للسكان (عشر سنوات فأكثر)،



جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority

قدم جهاز التخطيط والإحصاء النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت "تعداد قطر 2020"، وذلك يوم الأربعاء 13 أكتوبر 2021 خلال حفل بحضور سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، وعدد من مسؤولي الجهاز والجهات الرسمية، وأكد سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب في كلمته خلال الحفل أن تنفيذ التعداد يعد أحد متطلبات التحضير لإعداد الاستراتيجية التنموية الثالثة 2023 - 2027، كما يندرج في إطار ترجمة توصيات شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة لتنفيذ التعدادات بالدول الأعضاء، ولقرارات مجلس إدارة المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي نصت على إجراء التعداد عام 2020 في جميع الدول الأعضاء. ونصت كذلك على التركيز على استخدام السجلات الإدارية، وهو ما يميز هذا التعداد عن التعدادات السابقة من حيث الكلفة والجهد وسرعة جمع البيانات ونشر النتائج وتوفيرها للمستخدمين مع الحرص على جودة أعلى. حيث استخدمت أجهزة الحواسيب اللوحية والإنترنت ومركز الاتصال الخاص بالتعداد في جمع وإدخال ومراجعة البيانات مما أسهم في تسريع إعلان النتائج وتوفيرها للمستخدمين. ويعد تعداد 2020 السادس في سلسلة التعدادات السكانية بدولة قطر، حيث أجريت التعدادات السابقة في الأعوام (1986، 1997، 2004، 2015)، وقد تم تنفيذ هذا المشروع الوطني الهام بشكل كامل وبإنجاح في ظروف استثنائية مرتبطة بجائحة كوفيد 19. وأظهرت البيانات ارتفاع عدد السكان في تعداد 2020 بمقدار (1.147) ألف نسمة تقريبا، مقارنة بتعداد 2010 ليصل عدد السكان إلى (2.846)

في القطاع المختلط، بينما استحوذ غير القطريين على ما يفوق (98%) من العاملين في القطاع الخاص، والمنزلي، والدبلوماسي/الدولي/الإقليمي.

أما المشتغلون بمنشآت الأعمال، فقد ارتفع عددهم بنسبة (59.7%)، وكان أعلى ارتفاع لهم في أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، بنسبة ارتفاع بلغت (423.5%)، بينما انخفض عدد المشتغلين بمنشآت الأعمال العاملة بنشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة (61.9%) كما أظهرت نتائج تعداد 2020 أن (78.9%) من إجمالي الوظائف توجد في القطاع الخاص، يليه القطاع المنزلي بنسبة (8.2%)، ثم القطاع الحكومي بنسبة (8.1%)، وتظهر النتائج زيادة في نسبة الوظائف في القطاع الخاص بمقدار (4.0) نقطة مئوية، بينما زادت نسبة الوظائف في القطاع الحكومي بمقدار (0.4) نقطة مئوية.

المباني والوحدات السكنية

فيما يتعلق بالمباني بينت النتائج زيادة عدد المباني بنسبة (49.7%) مقارنة بين تعدادي 2010 و2020 ليصل إلى (222.7) ألف مبنى تقريباً في تعداد 2020. كما زادت نسبة المباني المكتملة في بلدية الريان عن تلك الموجودة في بلدية الدوحة.

وفيما يخص الوحدات السكنية فقدت أظهرت النتائج زيادة في عددها بنسبة (55.8%) بين تعدادي 2010 و2020 ليصل إلى (403,8) ألف تقريباً في تعداد 2020، وشكلت الشقق نسبة (53.1%) من إجمالي الوحدات السكنية الموجودة في الدولة، حيث كان نصيب بلدية الدوحة من تلك الشقق (67.7%).

وارتفع عدد منشآت الأعمال بنسبة (130.6%) بين تعدادي 2010 و2020 ليصل إلى (71.2) ألف تقريباً في تعداد 2020، وتوزع هذا الارتفاع على جميع الأنشطة الاقتصادية بنسب متفاوتة، كان أكبرها في نشاط النقل والتخزين.

فقدت ارتفعت نسبة القطريين الحاصلين على الشهادة الثانوية فأعلى على حساب الأقل تعليماً، حيث وصلت نسبة القطريين الحاصلين على الشهادة الثانوية إلى (29.2%) من إجمالي القطريين (10 سنوات فأكثر) مقارنة مع (27.9%) في تعداد 2010، كما بلغت نسبة القطريين الحاصلين على الشهادة الجامعية فأعلى (33.9%) بعد أن كانت (20.3%) في تعداد 2010.

النشيطون اقتصادياً

ووفقاً للنتائج فقد ارتفعت نسبة القطريين النشيطين اقتصادياً (15 سنة فأكثر) الذي يعملون بأجر ارتفاعاً طفيفاً بواقع (0.6) نقطة مئوية على حساب أصحاب الحالات العملية الأخرى بين تعدادي 2010 و2020، حيث بلغت نسبتهم في تعداد 2020 (97.7%) بعد أن كانت (97.1%) في تعداد 2010، وبلغت نسبة الزيادة للقطريين الذين يعملون بأجر بين التعدادين (60.1%).

أما غير القطريين النشيطين اقتصادياً (15 سنة فأكثر)، فقد انخفضت نسبة الذين يعملون بأجر منهم انخفاضاً طفيفاً لتصل إلى (99.6%) بعد أن كانت (99.8%) في تعداد 2010، بينما ارتفعت نسبة أصحاب الأعمال منهم لتصل إلى (0.3%) بعد أن كانت (0.1%) في تعداد 2010. ويتركز القطريون النشيطون اقتصادياً في أنشطة الإدارة العامة والدفاع بنسبة (53.5%)، يليه نشاط التعليم بنسبة (12.3%) ثم أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية بنسبة (6.2%).

أما غير القطريين، فيتركزون في نشاط التشييد بنسبة (34.1%)، يليه نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بنسبة (12.5%)، ثم أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم بنسبة (9.6%).

وفي السياق ذاته أظهرت النتائج ارتفاع نسبة القطريين العاملين في القطاع المختلط بين تعدادي 2010 و2020 حيث بلغت نسبتهم (34%) في تعداد 2020 بعد أن كانت (9%) في تعداد 2010 من إجمالي العاملين



نشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١

حوار مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان مع جريدة الراية الاقتصادية

نشرت جريدة الراية الاقتصادية نص حوار مع السيد عبد الهادي الشاوي، مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، في عددها رقم 14311 يوم 13 يوليو 2021، وذلك بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للسكان، والذي يصادف في 11 يوليو من كل سنة.

وأكد السيد عبد الهادي الشاوي خلال هذا الحوار أن دولة قطر بدأت بالفعل التحول التدريجي نحو اقتصاد المعرفة من خلال سعيها للحاق بركب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم الرقمي الذي أصبح في ظل جائحة كورونا يمثل مطلباً مهماً من متطلبات مجتمع المعرفة في عالمنا المعاصر. وقال أن السياسة السكانية لدولة قطر " 2022-2017 " قد أكدت على ضرورة "الارتقاء بالصحة العامة للسكان، وتحسين واقع الصحة الإنجابية، وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي. وأفاد بأن معدل البطالة في قطر بلغ 0.1%، وهو من أقل معدلات البطالة في العالم الذي وصل إلى 6%، كما أن النسبة المئوية للشباب اقتصادياً في قطر من مجموع السكان بعمر (15 سنة فأكثر) تعد من أعلى المعدلات في العالم. وهذا دليل على أن الدولة تعمل على تعزيز قدرات الشباب وتمكينهم في كافة المجالات. وتشير أحدث الإحصاءات المتوفرة إلى أن معدل المشاركة الاقتصادية للقطريين بلغ 51.6% من مجموع السكان القطريين بعمر 15 سنة فأكثر، حيث تمثل مشاركة الذكور القطريين 66.6% من إجمالي الذكور القطريين 15 سنة فأكثر، وتمثل الإناث القطريات 37.1% من إجمالي الإناث القطريات 15 سنة فأكثر.

كما أن البيانات الإحصائية المحلية والدولية تشير إلى أن الإنجازات النموية التي تحققت في دولة قطر ساهمت في دخولها عهد الحداثة الاقتصادية والعمرانية، وارتقاء مكانتها بين الأمم من خلال تحقيق معدلات مرتفعة في معظم مؤشرات التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام 2020، وأهمها ارتفاع المستوى المعيشي بدلالة نصيب الفرد من الدخل القومي، كمؤشر إحصائي للبعد الاقتصادي لنوعية الحياة، حيث سجلت دولة قطر النصيب الأعلى في العالم للفرد، وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة إلى 80.2 سنة.

كما أشار إلى أن اللجنة الدائمة للسكان منذ تأسيسها حققت العديد من الإنجازات التي يصعب حصرها في هذا المقام: كإعداد الساسة السكانية الأولى (2009-2014) والثانية (2017-2022)، وإصدار 18 دراسة ضمن سلسلة "دراسات سكانية"، و94 عدد من مجلة "سكان"، و 8 تقارير وطنية حول "حالة سكان قطر"، إضافة إلى مجموعة من التقارير والدراسات الأخرى المنشورة وغير المنشورة.

وفي إطار احتفال العالم باليوم العالمي للسكان 2021، أكد السيد عبد الهادي الشاوي بأن الهدف من ذلك هو تركيز الاهتمام على الطابع الملح للقضايا السكانية وأهميتها في سياق خطط التنمية الشاملة وبرامجها، والحاجة لإيجاد حلول لهذه القضايا. وفي ظل استمرار تفشي وباء كورونا (كوفيد 19) للسنة الثانية على مستوى العالم، تم التركيز هذا العام على "إعطاء الأولوية للصحة والحقوق الإنجابية للجميع". ومن هنا، يتفق موضوع اليوم العالمي للسكان 2021 مع ما أكدت عليه السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 في الغاية الأساسية لمحور الصحة العامة والصحة الإنجابية، والتي شددت على ضرورة "الارتقاء بالصحة العامة للسكان، وتحسين واقع الصحة الإنجابية، وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي". وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على أن مسيرة القطاع الصحي في قطر ارتبطت، أولاً وقبل كل شيء، باهتمام الدولة الدائم بهذا القطاع الحيوي، والذي تجلّى في ركيزة التنمية البشرية في رؤية



قطر الوطنية 2030 التي عبرت عن طموح دولة قطر في أن يكون سكانها أصحاء بدنياً ونفسياً، وفي الدعم الثابت والمتزايد لهذا القطاع، الأمر الذي ساهم في استمرار تحقيق العديد من الإنجازات التي تدل عليها الكثير من المؤشرات الصحية ذات الصلة.

ونظراً لأهمية هذه المناسبة للجنة الدائمة للسكان، فقد شاركت بتاريخ 11 يوليو 2021 في اجتماع تنظمه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان عبر تقنية الاتصال المرئي لإطلاق مؤشر السكان والتنمية المركب في العالم العربي.

وبخصوص مهام اللجنة الدائمة للسكان والإنجازات المحققة، ذكر السيد عبد الهادي الشاوي أن المادة الخامسة من قرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2009 نصت على تولي اللجنة الدائمة للسكان، بالتنسيق مع الجهات المختصة، القيام بمهام محددة، أهمها دراسة التركيبة السكانية وخصائصها واتجاهاتها، واقتراح السياسة السكانية ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها، وإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالسكان، والهادفة إلى معرفة الواقع الاجتماعي في الدولة، وتطوير السياسات والبرامج السكانية، وتفعيل آليات التعاون والتنسيق بين المؤسسات الوطنية والإقليمية المختصة في مجال السكان، وكذلك متابعة إدماج القضايا السكانية في الخطط التنموية الشاملة، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية السكانية الخليجية، بالإضافة إلى المشاركة في المؤتمرات المتعلقة بالسكان، ودراسة الموضوعات التي تحال إليها والتي تدخل ضمن اختصاصاتها.

وقد حققت اللجنة الدائمة للسكان، منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا، العديد من الإنجازات التي يصعب حصرها في هذا المقام: كإعداد

إنجاز المشاريع الإنشائية والتنمية العملاقة المرتبطة في جزء كبير منها بمونديال 2022.

كما ذكر السيد عبد الهادي الشاوي معدل المشاركة الاقتصادية للشباب القطري بعمر 15-24 سنة، وكيف يمكن رفعه. وأوضح بأن الشباب هم الذين يبنون الأسس لمستقبل مستدام للأجيال القادمة. لهذا أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بهم، وعملت على تمكينهم في كافة المجالات، وتحفيزهم على المشاركة الفاعلة في التنمية المستدامة. فيحسب أحدث الإحصاءات المتوفرة، بلغ عدد الشباب في قطر بعمر 15-24 سنة أكثر من 300 ألف في عام 2020، أي حوالي 10.6% من مجموع سكان قطر الذي سجل في العام المذكور 2.846.118 نسمة. وتتميز المشاركة الاقتصادية للشباب في دولة قطر بالتباين بين مستويات المشاركة الاقتصادية للشباب القطري وغير القطري، فإذا كانت المشاركة الاقتصادية لغير القطريين تدل على ارتفاع مستوياتها، فإن مستويات مشاركة الشباب القطري تبقى متواضعة. وذلك نتيجة لتفرغ أعداد كبيرة من الشباب القطريين للدراسة. ويمكن رفع هذا المعدل من خلال دعم المشاريع التنموية الصغيرة التي يقوم بها الشباب، إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص ليتمكن من جذب قوة العمل القطرية.

أما بخصوص معدل البطالة في قطر ونسبته لدى الشباب القطري، أشار السيد عبد الهادي الشاوي إلى أن المعدل بلغ 0.1%، حسب مسح القوى العاملة بالعينة للربع الثاني 2020 الصادر عن جهاز التخطيط التنموي والإحصاء، وهو من أخفض معدلات البطالة في العالم الذي وصل إلى 6%، وهذا يعني أن مجموع العاطلين عن العمل في دولة قطر بلغ 2,835 شخصاً، وأن معدل البطالة لدى الذكور بلغ 0.1% من مجموع الذكور العاطلين عن العمل، والبالغ عددهم 1,170، مقابل 0.6% للإناث من مجموع الإناث العاطلات عن العمل، والبالغ عددهن 1,665. وقد بلغ معدل البطالة للقطريين 0.5% من مجموع القطريين النشطين اقتصادياً بعمر 15 سنة فأكثر، والبالغ عددهم 504، بواقع 0.2% للذكور، و0.9% للإناث. وتعتبر أعلى معدلات البطالة هي في فئة القطريين بعمر (15-24) سنة، والتي بلغت 0.5% في الربع الثاني من عام 2020.

وتعد النسبة المئوية للنشطين اقتصادياً في قطر من مجموع السكان بعمر (15 سنة فأكثر) من أعلى المعدلات في العالم، نظراً لأن أكثرية النشطين اقتصادياً، ولاسيما الذكور، من الوافدين من أجل العمل، حيث بلغ هذا المعدل 88.2 عام 2019.

أما بالنسبة للقطريين النشطين اقتصادياً، فقد دلت آخر الإحصاءات المتوفرة بأن نسبة الذكور القطريين النشطين اقتصادياً (15 سنة فأكثر) بلغت 66.6% من مجموع السكان القطريين 15 سنة فأكثر. وبالمقابل، سجلت نسبة الإناث 37.1% من إجمالي القطريات النشطات اقتصادياً. ومن الأسباب المفسرة لانخفاض نسبة القطريات النشطات اقتصادياً في قوة العمل القطرية تفرغ عدد كبير من القطريات للأعمال المنزلية أو للدراسة.

وفي ختام الحوار، ذكر السيد عبد الهادي الشاوي بأن دولة قطر تتقدم في معظم مؤشرات التنمية البشرية... وبأن البيانات الإحصائية المحلية والدولية تفيد بأن الإنجازات التنموية التي تحققت في دولة قطر ساهمت في دخولها عهد الحدّث الاقتصادية والعمرائية، وارتفاع مكانتها بين الأمم من خلال تحقيق معدلات مرتفعة في معظم مؤشرات التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام 2020، وأهمها ارتفاع المستوى المعيشي بـ 14 نقطة للفرد من الدخل القومي، كمؤشر إحصائي للبعد الاقتصادي لنوعية الحياة، حيث سجلت دولة قطر النصيب الأعلى في العالم للفرد، وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة إلى 80.2 سنة، بالإضافة إلى ارتفاع العدد المتوقع لسنوات الدراسة إلى 12 سنة، ومتوسط سنوات الدراسة إلى 9.7 سنة.

وبناء على هذه المؤشرات، فقد احتلت دولة قطر المرتبة 45 عالمياً من أصل 189 دولة في التقرير المذكور.

السياسة السكانية الأولى (2009-2014) والثانية (2017-2022)، وإصدار 18 دراسة ضمن سلسلة "دراسات سكانية"، و 49 عددًا من مجلة "سكان"، و 8 تقارير وطنية حول "حالة سكان قطر"، إضافة إلى مجموعة من التقارير والدراسات الأخرى المنشورة وغير المنشورة.

أما الغاية الأساسية للسياسة السكانية للدولة، فهي تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة. ولتحقيق هذه الغاية، حددت السياسة السكانية الجديدة 2017-2022 ستة محاور لكل منها غاية رئيسية، وعدد من الأهداف الفرعية. وتتمثل أهمها في محور السكان والقوى العاملة، وغايته: التحكم في معدلات النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2022؛ ومحور النمو الحضري والإسكان والبيئة، وغايته: تطوير واستحداث مراكز حضرية بعيدة عن الدوحة الكبرى، وتوفير بيئة عمرانية نظيفة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ومحور التعليم والتدريب والشباب، وغايته: الارتقاء النوعي بالتعليم والتدريب، وتوسيع فرص مشاركة الشباب من الجنسين في المجتمع وفي الحياة العامة؛ ومحور الصحة العامة والصحة الإنجابية، وغايته: الارتقاء بالصحة العامة للسكان، وتحسين واقع الصحة الإنجابية، وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي. ومن أهدافه: تخفيف الضغط على المرافق والخدمات الصحية الحكومية، وتوفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية.

وبخصوص إصلاح خلل التركيبة السكانية الذي يعد من أهم التحديات التي تواجهها قطر، قامت اللجنة الدائمة للسكان بوضع السياسة السكانية للدولة التي ركزت على الآليات الممكنة لإصلاح الخلل الحاصل في التركيبة السكانية للدولة، وأهمها:

- **زيادة نسبة المواطنين بين مجموع السكان:** توافقت مسألة قلة عدد السكان القطريين مع مجموعة من التحديات الأخرى المتمثلة بظواهر ديموغرافية فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها ولا تزال تشهدها البلاد، والتحديات أو الظواهر السكانية المقصودة هنا، هي: تراجع معدل الولادات الخام، وانخفاض معدل الإنجاب الكلي، وتأخر سن الزواج... الخ. وتعود أسباب هذه الظواهر إلى ارتفاع مستوى معيشة القطريين، وأسلوب الحياة الحضرية التي يعيشون في ظلها، والإقبال المتزايد للمرأة القطرية على التعليم والعمل، واتجاه الأجيال الشابة نحو تكوين الأسرة النووية بدلاً من الأسرة الممتدة... الخ. بناءً عليه، فإن التوجه المنطقي والممكن بالنسبة لاختلال التركيبة السكانية هو العمل على زيادة المعدلات الحالية للنمو السكاني الطبيعي للمواطنين، أو المحافظة عليها على الأقل. ويمكن لهذه السياسة أن تسهم، وإن على المدى البعيد، في الحد من اختلال التركيبة السكانية للدولة.

- **دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة:** يكمن التحدي الحقيقي الذي يواجه دولة قطر في إعادة هيكلة سوق العمل، والخروج من نموذج النمو الحالي، والتحول إلى نموذج النمو الذي يعتمد على اقتصاد المعرفة knowledge economy القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال والرقمنة والابتكار. وفي هذا السياق، يمكننا القول: إن دولة قطر بدأت بالفعل بالتحول التدريجي نحو اقتصاد المعرفة من خلال سعيها للحاق بركب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم الرقمي (الرقمنة) الذي أصبح في ظل جائحة كورونا يمثل مطلباً مهماً من متطلبات مجتمع المعرفة في عالمنا المعاصر.

- **الحد من استقدام العمالة غير الماهرة،** وارتباطاً بالتوجه نحو اقتصاد المعرفة، بات من الضروري الاعتماد على الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، والحد من استقدام العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة التي تم استقدامها بأعداد كبيرة من أجل

مشاركة المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في أعمال ورشة تدريبية لأعضاء المجلس العربي للسكان والتنمية حول تعزيز قدرات المجالس واللجان الوطنية للسكان (الإدارة المحكمة بالنتائج) خلال الفترة ١٥-١٧ يونيو ٢٠٢١ عبر تقنية الاتصال المرئي

طاقاتها ومواردها. كما يعتبر التخطيط الاستراتيجي للقضايا السكانية والتنمية إطاراً عاماً تنهجه المجالس واللجان الوطنية للسكان في مجال السياسات والقضايا السكانية لإحداث تنافس في الجهود الوطنية بتوجيهها نحو المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، وتزويد صانعي القرار بمقترحات سياسية مبنية على أدلة، وتسبب في دمج البعد السكاني وخصائص مختلف الفئات السكانية في الخطط التنموية، ومن أهمها حالياً خطط الاستجابة للآزمات لضمان تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة لجميع فئات المجتمع، وزيادة الالتزام الوطني بقضايا وديناميكيات السكان وتدخلاتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف من البرنامج التدريبي

تم وضع برنامج تدريبي يهدف رسم خارطة طريق تحدد أولويات القضايا السكانية، والعمل نحو تحقيق أهداف مشتركة، عن طريق اتفاق حول النتائج المرجوة الوصول إليها، وتقييم تأقلم المجالس في استجابتها لبيئة متغيرة، وهو ما من شأنه تشكيل وتعزيز هوية المجالس ورؤيتها المستقبلية وتحديد شركائها ونطاق عملها، حيث تعتبر عملية التخطيط الاستراتيجي الأسلوب الأمثل لإحداث نقلة نوعية في مجمل أداء المجالس (التخطيط لبناء البنية التحتية من هياكل إدارية، وتنمية وتعزيز قدرات الموظفين لتتلاءم مع التخطيط لضمان تنفيذ الخطط الاستراتيجية بكفاءة عالية).

محاور التخطيط الاستراتيجي المحكم بالنتائج المقترحة للمجالس واللجان الوطنية للسكان

- تشمل عملية التخطيط الاستراتيجي ثلاثة محاور أساسية هي:
- تحليل وتقييم الوضع الحالي للقضايا السكانية والتنمية بالنظر إلى البيئة الداخلية والخارجية
- استشراف مستقبل عمل المجالس واللجان الوطنية للسكان والتنمية من حيث رؤيتها الاستراتيجية لقضايا السكان والتنمية وغاياتها.
- رسم خارطة طريق توضح كيفية انتقالها من الوضع الحالي إلى الوضع المستقبلي من خلال منظومة استراتيجية متجانسة.

خطوات التخطيط الاستراتيجي المحكم بالنتائج المقترحة للمجالس واللجان الوطنية للسكان

- **المرحلة الأولى:** تحليل الوضع الراهن الداخلي والخارجي، وتحديد البرامج والمشاريع، والإعداد للتخطيط الاستراتيجي، ودراسة الشركاء والجهات المعنية.
- **المرحلة الثانية:** تحديد الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية، وبناء مصفوفة القضايا، وبناء الأهداف ونطاق العمل، وتحديد منهجية وإطار العمل.
- **المرحلة الثالثة:** إعداد منهجية المتابعة والتقييم، وإعداد الاستراتيجية، وإعداد معايير التقييم والمراجعة، وتحسين البنية التحتية، والموارد البشرية والموارد المالية.

شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في أعمال الورشة التدريبية حول موضوع "تعزيز قدرات المجالس واللجان الوطنية للسكان: الإدارة المحكمة بالنتائج"، والتي نظمها قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة السياسات السكانية- الأمانة العامة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الفترة 15-17 يونيو 2021. وعلى إثر هذه الأعمال، تم إعداد دليل تعزيز قدرات المجالس واللجان الوطنية للسكان من طرف المجلس العربي للسكان والتنمية بهدف مساعدة الدول العربية في إعداد ومراجعة البرامج والسياسات السكانية على المستوى الوطني ومتابعتها، وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لمواكبة المستجدات الدولية والإقليمية، وتعزيز قدراتها في تطوير وتحديث السياسات الوطنية والاستراتيجيات ذات الصلة.

وقد تم إعداد هذا الدليل استناداً إلى عدد من الممارسات والمبادئ والخبرات العالمية لتكون إضافة نوعية وكمية إلى منظومة التجارب والمعرفة من أجل توحيد الجهود المبذولة لتحقيق التعاون، والتنسيق، وتبادل المعارف والخبرات في مجال السكان والتنمية في الوطن العربي. كما استند إلى ما ورد من استمارات استبيان "تقييم القدرات المتاحة وتحديد الاحتياجات" التي تم تعميمها على المجالس واللجان السكانية العربية في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، حيث قامت إدارة السياسات السكانية بالجامعة والمجلس الأعلى للسكان بالأردن، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتنظيم ورشة تدريبية لأعضاء المجلس العربي للسكان والتنمية حول تعزيز قدرات المجالس واللجان الوطنية للسكان (الإدارة المحكمة بالنتائج)، وذلك خلال الفترة 15-17 يونيو/ حزيران 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي، بهدف تقييم الخطة الاستراتيجية والخطط التشغيلية التنفيذية للمجالس واللجان الوطنية للسكان، واقتراح محاور وأولويات العمل، وتحليل الهيكل التنظيمي للمجالس واللجان، ونقاط القوة والضعف من خلال تحليل مهام ومسؤوليات واختصاصات عمل المجالس واللجان السكانية، والتخطيط القائم على النتائج.

وقد شارك في أعمال الورشة وفود من 16 دولة عربية، وعدد من الخبراء، وممثل عن صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويأتي هذا الاهتمام في ظل استمرار تأثير الأزمات الإقليمية في المنطقة العربية، والتي أصبحت تعيق تحقيق التنمية المستدامة، وتنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث بات على الدول العربية الاستعداد وبذل المزيد من الجهود لمواجهة التحديات الإقليمية التي فرضت عليها نتيجة الصراعات والنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار وتأثيرها المدمر على فئات مختلفة من السكان، وكما كانت هناك تداعيات لجائحة فيروس كورونا بشكل خاص على العديد من القطاعات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والنفسية، والثقافية، والصحية.

منظومة التخطيط الاستراتيجي ضمن الإدارة المحكمة بالنتائج في قضايا السكان والتنمية

تتطلب عملية تعزيز قدرات المجالس واللجان الوطنية للسكان تبني منظومة من التخطيط الاستراتيجي من خلال الإدارة المحكمة بالنتائج للمساهمة في وضع أولوياتها للقضايا السكانية، والتركيز على

المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان يشارك في ورشة عمل وطنية حول موضوع «نحو الأفق العربي ٢٠٣٠: تعزيز التخطيط التنموي الوطني المتكامل في المنطقة العربية» خلال الفترة ٢٦ - ٢٧ أكتوبر بالدوحة



اختيار موضوعات محددة بناءً على الأهمية والتأثير في عملية التخطيط للتنمية.

وقد تم التركيز في الورشة على التخطيط التنموي الوطني، وتحديدًا على أدوات أعدتها منظمة الإسكوا في هذا المجال، وعلى تجربة دولة قطر في مجال التخطيط التنموي، خاصة استراتيجية التنمية الوطنية الثانية. كما تناولت مواضيع أكثر تفصيلاً تتعلق بتطلعات دولة قطر الاستراتيجية الهادفة إلى بناء اقتصاد متنوع، ولا سيما التركيز على الإصلاحات التنظيمية المتعلقة بيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر، والإصلاحات التنظيمية في السياسات العامة، وكيفية إدخالها في تخطيط وتنفيذ الأهداف المحددة. وسيشارك في ورشة العمل هذه عدد من المختصين في مجال التخطيط التنموي بدولة قطر، من الوزارات والأجهزة الحكومية، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وممثلون عن الجامعات ومراكز البحوث، ومندوبون عن منظمات الأمم المتحدة العاملة في دولة قطر.

وقد افتتح هذه الورشة كل من سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، وسعادة الدكتورة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية لمنظمة الإسكوا. وبهذه المناسبة، أعرب سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، عن سروره بالعمل مع منظمة الإسكوا، وباقي منظمات الأمم المتحدة العاملة في دولة قطر، ومع الوزارات والأجهزة الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في التحضير لإعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2023 - 2027، ساعية أن تعبر عن طموح المجتمع القطري بسائر أطيافه، وهادفة إلى بناء حياة أفضل للجميع.

تم تنظيم هذه الورشة من قبل جهاز التخطيط والإحصاء، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وهي تأتي في إطار الجهود التي يبذلها جهاز التخطيط والإحصاء، والهادفة إلى بناء القدرات الوطنية في مجال التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج، والتحضير لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2023 - 2027، وحرصاً من جهاز التخطيط والإحصاء على استخدام أحدث الطرق والمناهج في مجال التخطيط التنموي.

وتندرج هذه الورشة ضمن إطار أنشطة مشروع حساب التنمية «نحو الأفق العربي 2030: تعزيز التخطيط التنموي الوطني المتكامل في المنطقة العربية»، وضمن توصيات تقرير «الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية» الذي أعدته الإسكوا في عام 2021. وتهدف ورشة العمل هذه إلى بناء القدرات الوطنية للعاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات، ومراكز البحوث، وتعريفهم بالتطورات الحديثة والمستجدات في مجال التخطيط للتنمية، بغية الوصول إلى مناهج أفضل يمكن الأخذ بها لتطوير عملية التخطيط التنموي المتكامل في دولة قطر، بهدف تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في مرحلة التعافي من جائحة كوفيد - 19، حيث أصبح من الضروري العمل على استعادة الأعمال بطريقة أكثر ديناميكية.

وتناولت محاور ورشة العمل الأدوات والمواد والمناهج المتعلقة بالتخطيط التنموي المتكامل التي أعدتها منظمة الإسكوا، والنجاحات والتحديات في التخطيط التنموي الوطني في دولة قطر، والسياسات العامة والإصلاحات التنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وبغية ضمان الحصول على أفضل النتائج من ورشة العمل هذه، تم

دراسات وأبحاث

جهاز التخطيط والإحصاء - النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020. - الدوحة 2021

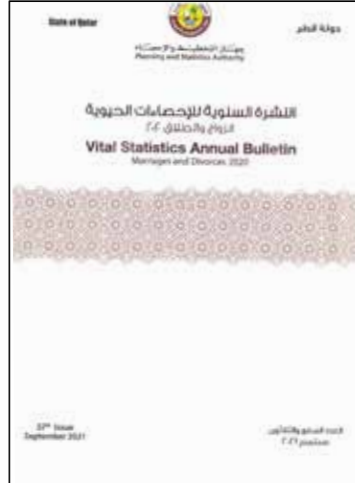


يقدم هذا التقرير أهم مؤشرات النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2020. مع تحليل لأهم تلك المؤشرات. ويشتمل التقرير على عدد من الجداول التي تغطي كافة الموضوعات المتعلقة بالسكان والتعليم والصحة والنشاط الاقتصادي والمنشآت. وقد بدأت عملية عد السكان في ديسمبر 2020. متأخرة عن موعدها الذي كان مقرراً له في أبريل 2020 بسبب الظروف التي فرضتها الإجراءات الوقائية والاحترازية للحد من الإصابة وانتشار فيروس كورونا (كوفيد 19). وتعتبر دولة قطر سباقة بالنسبة لدول المنطقة في تنفيذ تعداد 2020 بشكل كامل في ظل ظروف الجائحة. فبالرغم من استمرار تلك الظروف حتى موعد تنفيذ التعداد. تمكن جهاز التخطيط والإحصاء من التغلب على الصعوبات، وتذليل العقبات التي فرضتها الجائحة. وإنجاز التعداد في العام المقرر له. مستخدماً كافة الوسائل التي ساهمت في تنفيذ التعداد بشكل آمن للمجتمع. ويعد تعداد 2020 التعداد السادس في سلسلة التعدادات السكانية في دولة قطر. حيث أجريت التعدادات السابقة في الأعوام (1986، 1997، 2004، 2010، 2015 "مختصر"). وقد تم استخدام التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ هذا التعداد في جميع مراحله. مما أسهم بشكل فعال في سرعة استخراج النتائج الرئيسية للتعداد بدرجة عالية من الدقة. ويعتبر التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت العملية الإحصائية الوحيدة التي تجرى بالحصر الشامل لكل عناصر المجتمع من (سكان ومباني ومكوناتها. ومن وحدات سكنية وغير سكنية. ومنشآت). وجمع كافة خصائصها التي تكون في النهاية قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن المجتمع تهم الباحثين والمخططين ومتخذي القرار. وجدير بالذكر أن التعدادات تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام الإحصائي المتكامل في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. لما توفره من بيانات دقيقة. ومعلومات هامة وضرورية عن مختلف جوانب المجتمع. وعن الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان المجتمع. والتي تعتبر مدخلاً رئيسياً في صناعة البرامج التنموية والتطويرية.

جهاز التخطيط والإحصاء - النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية (الزواج والطلاق) 2020. الدوحة 2021

إن البيانات الواردة في هذه النشرة هي حصيلة التعاون بين جهاز التخطيط والإحصاء وبين المجلس الأعلى للقضاء. وفقاً للمتغيرات المتفق عليها والمنشورة في الملاحق. وهي تغطي أحداث الزواج والطلاق للمسلمين التي سجلت في دولة قطر. وتضم تعاريف بعدد

من المصطلحات. من أهمها الزواج. باعتباره الارتباط الشرعي بين الزوج والزوجة الذي تحكمه القوانين الإسلامية. والطلاق. وهو الصيغة التي ينتهي بموجبها عقد الزواج بطريقة شرعية بين الزوج والزوجة (بينونة صغرى - طلاق رجعي- خلع- بينونة كبرى - فاقدو القيد). والمؤشرات والمعدلات الحيوية (معدل الزواج الخام ومعدلات الطلاق).



وقد تم تنفيذ الربط الالكتروني لقواعد البيانات بين جهاز التخطيط والإحصاء وبين المجلس الأعلى للقضاء بهدف تعزيز الشراكة بينهما وتحقيق نقلة نوعية في مجال تبادل البيانات.

جهاز التخطيط والإحصاء - مسح القوى العاملة بالعينة 2020. - الدوحة يوليو 2021.



قام جهاز التخطيط والإحصاء بتنفيذ مسح القوى العاملة بالعينة لعام 2020 للوقوف على حجم وتركيب القوى العاملة في دولة قطر. وذلك تماشياً مع النمو المطرد الذي تعرفه البلاد في شتى نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وما واكب ذلك من طلب متزايد على القوى العاملة.

وتكمن أهمية هذا المسح في توفير بيانات هامة حول العلاقة بين سوق العمل والخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان. مثل التعليم والمهنة. كما تعتبر هذه البيانات ضرورية لتصميم وتقييم سياسات وبرامج الدولة. كالتخطيط الاقتصادي الكلي. وتخطيط تنمية الموارد البشرية.

لا يتجاوز الربع الثاني من عام 2021. وقد بدأت صدمة COVID-19 في خضم التباطؤ الاقتصادي العالمي، حيث أدى الوباء إلى عمليات إغلاق واسعة النطاق فرضت ضغوطًا كبيرة على الاقتصاد العالمي، والذي من المتوقع أن يتقلص بنسبة 3.2 في المائة على الأقل في عام 2020. ويتوقف الانتعاش في عام 2021 على فعالية حزم التحفيز التي سنتها الحكومات استجابةً لتفشي فيروس كورونا كوفيد 19. وسرعة تعافي الأعمال. وتوفر التطورات في الأبحاث المتعلقة بلقاحات COVID-19 تفاؤلاً معتدلاً. وبالتالي، من المتوقع أن ينتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2021 إلى 4.2 في المائة. حتى في السيناريو المتشائم. ومع ذلك، إذا حالت الحزم التي تم سنّها في عام 2020 دون خسائر فادحة للشركات، فقد يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 5.4 في المائة في عام 2021 في السيناريو الأساسي. وبالنسبة للتضخم في عام 2021، فهو مشروط بتأثير تدابير التحفيز النقدي غير المسبوقة التي سنتها الحكومات في جميع أنحاء العالم في عام 2020 لمعالجة الركود المرتبط بالوباء. وإذا ما نجحت الحكومات في تحفيز الطلب، فيجب أن يرتفع التضخم. ومع ذلك، انخفض الطلب على النفط من قبل الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، بشكل ملحوظ في عام 2020. بسبب عمليات الإغلاق الهائلة، والتخفيضات الكبيرة في أنشطة النقل. وفي ديسمبر 2020، ارتفع سعر خام برنت إلى 48 دولارًا للبرميل، وهو ما يزال أقل من متوسطه للفترة 2018-2019. ومع ذلك، وبعد حملات التطعيم الناجحة، من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط في عام 2021، مما يؤدي إلى زيادة ارتفاع أسعار النفط. وتغذية التضخم على مستوى العالم. وقد أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي والوباء بشكل كبير على البلدان العربية، حيث تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة تقلص بنسبة 3 في المائة في عام 2020 (السيناريو الأساسي)، وانخفضت الصادرات من المنطقة بنحو 50 في المائة، متأثرة بانخفاض أسعار النفط، وإغلاق الأسواق الأوروبية. وانخفاض السياحة والتحويلات. علاوة على ذلك، أثر الإغلاق العالمي على تدفق الاستثمارات والمساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان العربية المستوردة للنفط. وأدت هذه التطورات إلى ضغوط هائلة على الشركات في المنطقة، في غياب المساعدة الحكومية. وبالتالي، من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي إلى 2.8 في المائة في عام 2021 في السيناريو المتشائم، أو 3.5 في المائة في السيناريو الأساسي.

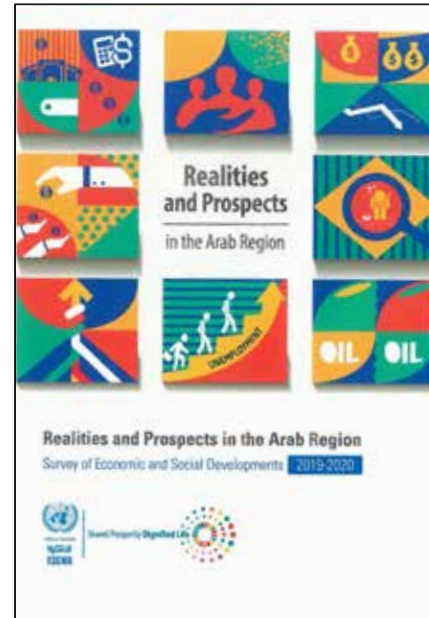
وسيستمر تأثير فيروس كورونا وأزمات أسعار النفط على البلدان العربية المصدرة للنفط حتى عام 2021. حيث تقدر الإيرادات في عام 2020 بنسبة 44 في المائة من دخل عام 2019، مما يؤدي إلى انخفاض مؤقت في ميزانيات الدولة. وكانت دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر تضرراً، حيث خسرت حوالي 54 في المائة من دخلها. وتشير التقديرات إلى أن ناتجها المحلي الإجمالي قد تقلص بنسبة تتراوح بين 3.1 في المائة و 7.1 في المائة. ومن المتوقع حدوث انتعاش في أسعار النفط وإنتاجه في عام 2021، مما سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 2.1 في المائة و 2.3 في المائة. ولقد أثر الوباء بشكل كبير على البلدان العربية المتوسطة الدخل، حيث تقلص اقتصادها. كما تأثرت هذه الدول بتعثر قطاع السياحة، وانخفاض الطلب على صادراتها بسبب الركود في الدول الأوروبية. أحد شركائها التجاريين الرئيسيين. وسيعتمد التعافي على نجاح مبادرات التحفيز، وما إذا كانت حملات التلقيح الناجحة ستعيد الثقة والاستهلاك كما كانا عليه قبل جائحة كوفيد 19.

وبيشهد لبنان، على وجه الخصوص، تحديات اجتماعية واقتصادية استثنائية ظهرت في عام 2019، وتفاقمت في عام 2020. حيث يعاني الاقتصاد من عجز مزدوج، وارتفاع الدين العام، والتخلف عن سداد سندات اليوروبوندز، وانخفاض كبير في قيمة العملة المحلية. وتباطؤ في وتيرة نمو النشاط الاقتصادي بسبب الإغلاق. وفي عام 2020، انكمش الاقتصاد اللبناني بنسبة تقدر بـ 10.2 في المائة. ولم يتم تعيين أي حكومة حتى ديسمبر 2020. ومن المتوقع أن تحقق البلدان العربية ذات الدخل المتوسط نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.1 في المائة في عام 2021 الذي يعتمد بالأساس على انتعاش الطلب الأوروبي، والإصلاحات السياسية والاقتصادية الناجحة.

وقد جرى تنفيذ المسح مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات منظمة العمل الدولية، حيث يتم جمع البيانات بشكل شهري. ويتم نشر خصائص القوى العاملة بشكل ربع سنوي من خلال موقع الجهاز على الإنترنت. أما أهداف المسح، فهي كالتالي:

- تقدير حجم قوة العمل في دولة قطر.
- توزيع قوة العمل حسب الخصائص المختلفة (فئات العمر - النوع - المستوى التعليمي - الحالة الزوجية - الحالة العملية - النشاط الاقتصادي - المهنة - القطاع ...).
- قياس مستوى الاستخدام والبطالة في دولة قطر.
- دراسة العلاقة بين المهنة والتخصص العلمي.
- دراسة السكان المصنفين خارج قوة العمل.
- بناء قاعدة بيانات حديثة، وتوفير كافة البيانات والمعلومات اللازمة للقيام بالدراسة.

الأمم المتحدة (منظمة الإسكوا): الحقائق والاتفاق في المنطقة العربية - مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2019-2020، بيروت 2020



يعد مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية مطبوعة رئيسية سنوية تصدرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ويسعى المنشور إلى المساهمة في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإصلاح المؤسسات الاقتصادية، ووضع وتنفيذ سياسات تستند إلى مبادئ الحكم الرشيد، وذلك لتمكين التخطيط الاقتصادي. وصنع السياسات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة. ويركز الإصدار الحالي 2019-2020 على تحليل أحدث التطورات الاجتماعية والاقتصادية في إطار نسق محدد، مع فترة إعداد التقارير الرئيسية من يناير 2019 إلى مارس 2020. ويتضمن المنشور الهدفين الرئيسيين التاليين: تحليل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يتم رصدها بشكل روتيني في المنطقة العربية في سياق عالمي، ومعالجة القدرة على تحمل الديون والآثار الاقتصادية الكلية.

ويعد تقديم تحليل للوضع الاقتصادي العالمي وسط جائحة COVID-19 مهمة صعبة، حيث تسبب تفشي المرض بضغط هائل على الاقتصاد العالمي، ولا يزال حجمه غير واضح. بالنظر إلى أن الوباء ستكون له تداعيات كبيرة في عام 2021 وما بعده، فمن الأهمية بمكان فهم كيفية تعامل الدول العربية مع التأثير الاقتصادي للفيروس. ويحدد هذا التقرير سيناريوهين: سيناريو أساسي يتوقع انتعاش الاقتصاد في الربع الأول من عام 2021؛ وسيناريو متشائم ستستمر فيه الأزمة طوال الربع الأول من عام 2021. ومع ذلك، ونظرًا للتقدم الكبير في الأبحاث حول لقاحات COVID-19، ينبغي توقع حدوث انتعاش اقتصادي في موعد

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). - حالة الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 2020



يسلط هذا التقرير الضوء على الأمن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا لعام 2020. ويستعرض مستوى التقدم الذي أحرزته بلدان هذه المنطقة نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني، وهو القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي من جهة، ومن جهة أخرى القضاء على سوء التغذية. ويمثل هذا التقرير ثمرة تعاون بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، والإطار الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. ويعتمد التقرير على تحليل البيانات المتاحة قبل تفشي جائحة كوفيد-19 التي أثرت على المنطقة والعالم ككل في عام 2020. وبحلول عام 2019، تشير هذه البيانات إلى أن المنطقة العربية كانت فعلياً خارج المسار الصحيح المطلوب لتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني بشأن القضاء على الجوع وتحسين التغذية بحلول عام 2030، حيث، وبعد إحراز تقدم جيد خال العقود الماضية، تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في المنطقة بشكل مطرد خلال الفترة 2015-2017. وقد وصل عدد الجياع في عام 2019 إلى 4.51 مليون شخص، يمثلون ما نسبته 2.12 بالمائة من مجموع سكان المنطقة. وفي حال استمرت هذه التطورات، بصرف النظر عن التأثير المحتمل للجائحة، فإن عدد من يعانون من نقص التغذية في المنطقة سيتجاوز حاجز الـ 75 مليون شخص بحلول عام 2030. كما يوضح التقرير أنه في عام 2019، لم تكن لدى حوالي ثلث سكان المنطقة، أي 137 مليون شخص، إمكانية الحصول على طعام كاف ومأمون ومغذ بشكل مستمر، إذ بات انعدام الأمن الغذائي، الذي يؤثر على جودة النظام الغذائي وكميته، يفرض تحديات كبيرة أمام تحقيق أهداف التغذية العالمية. وبالإضافة إلى ما سبق، ما يزال كثير من بلدان المنطقة يسجل مستويات عالية من التقزم وزيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات كافية تسمح بوضع مؤشرات واضحة تقيس مستوى انتشار سوء التغذية بين الأطفال في جميع البلدان، تظهر الاتجاهات المسجلة عام 2019 أنه من المرجح أن يكون عدد قليل فقط من البلدان قادراً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 بشأن التقزم (3 بلدان من أصل 22) والهزال (7 بلدان من أصل 22). في حين يبدو أنه لا يوجد أي بلد يسير على المسار الصحيح نحو

تحقيق أهداف منظمة الصحة العالمية لعام 2025 بشأن معالجة مشكلتي انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب، أو السمنة بين البالغين.

وقد كانت هذه التطورات فيما يخص الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ناتجة إلى حد كبير عن النزاعات والعنف في المنطقة، فضلاً عن فشل النظم الغذائية الحالية في تشجيع الناس على تبني عادات وأنماط غذائية صحية. كما يرجح أن تتدهور آفاق الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة بسبب الاضطرابات الاقتصادية الهائلة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى زيادة عدد الأشخاص الضعفاء وغير القادرين على تبني نظم غذائية صحية ومتوازنة. وفي ضوء التفاوتات الكبرى بين بلدان المنطقة العربية من حيث وضعها الاقتصادي والسياسي، فضلاً عن قدرات المواجهة، كانت للجائحة تأثيرات متباينة على الأمن الغذائي والتغذية، حيث كانت البلدان ذات الاقتصادات الهشة، والبلدان التي تعاني من أزمات ممتدة هي الأكثر تضرراً. ويوضح هذا التقرير قابلية تأثر النظم الغذائية العربية بأنواع مختلفة من الصدمات، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، والتي تفاقم بسبب ضغوط تحد من قدرة هذه النظم على الصمود وقدرتها على توفير أنظمة غذائية مستدامة وصحية للجميع. ويشير التقرير إلى أن أكثر من نصف سكان المنطقة ليست لديهم القدرة المالية على تغطية تكاليف اتباع نظام غذائي صحي. ومن المهم الإشارة إلى أن جودة النظام الغذائي الذي يتبناه الناس لها آثار كبيرة لا تقتصر فقط على الأمن الغذائي والتغذية، ولكن أيضاً على صحة الإنسان والبيئة. ولذلك، يسلط التقرير الضوء على التكاليف وأهمية توفير نظم غذائية صحية ميسورة التكلفة. ونرى أن التوصيات الواردة في التقرير تقدم لبلدان المنطقة العربية سبلاً لتعزيز استدامة أنظمتها الغذائية، وقدرتها على الصمود، وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأغلب هذه التوصيات تتعلق بالسياسة العامة، التي تتناول الأطر التنظيمية والإدارية، والعرض والطلب على الأغذية، والصحة والتغذية، والتي عند تنفيذها ستوفر نظاماً غذائياً صحياً، ونتائج تغذوية إيجابية للناس في جميع أنحاء المنطقة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- الخطة الاستراتيجية للفترة 2022 - 2025 نيويورك 2021



تم نشر هذا التقرير في خضم مرحلة حاسمة يمر بها العالم وتعرض لها التنمية، حيث تعم حالة طوارئ في مواجهة جائحة كوفيد 19 التي تفشت بصفة تستنفد الموارد الطبيعية للعالم، وهو ما أفضى إلى

أصبحت البيانات التي تنمو بمعدل غير مسبوق جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية لمعظم الناس في كل مكان. ولكن، ما أهمية ذلك بالنسبة لأكثر من 700 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع؟ هل يؤدي التوسع في البيانات واستخداماتها الجديدة إلى تحسين حياتهم؟ أم أن الفقراء والدول الفقيرة ستتخلف عن الركب، مما سيؤدي إلى اتساع الفجوة بين أولئك الذين يجنون فوائد هذا العالم الجديد الذي تحركه البيانات وأولئك الذين لا يجنونها؟ كما يمكن أن تكون الابتكارات الناتجة عن الاستخدامات الإبداعية الجديدة للبيانات واحدة من أكثر الأحداث التي تغير حياة الجميع في هذا العصر. مثل العديد من التقنيات ذات الأغراض العامة، كالمحرك البخاري والكهرباء. ويمكن للتحويلات الناشئة عن ثورة البيانات أن تمس جميع جوانب المجتمعات والاقتصادات. لكن هذه التغييرات الشاملة ليست تلقائية. فقد تم تحقيق قيمة إنتاجية المحرك البخاري والكهرباء بعد عقود من إنتاجهما لأول مرة. ولم يحدث التأخير لأن الناس تجاهلوا أهمية هذه الابتكارات. ومثلما لم تؤد الكهرباء بحد ذاتها إلى تنمية اقتصادية، فإن البيانات وحدها لن تحسن رفاهية السكان. ولكن يمكن للبيانات أن تحسن النتائج الاجتماعية والاقتصادية إذا ما تم استخدامها بشكل منهجي. وبطرق تخلق معلومات تولد رؤى تعمل على تحسين الحياة.

يهدف هذا التقرير إلى الإجابة عن سؤالين أساسيين. أولاً، كيف يمكن للبيانات أن تعزز أهداف التنمية بشكل أفضل؟ ثانياً، ما نوع ترتيبات حوكمة البيانات اللازمة لدعم إنتاج واستخدام البيانات بطريقة آمنة وأخلاقية، مع تقديمه بصفة عادلة؟ وتشير أبرز رسائل هذا التقرير إلى أن جمع البيانات ليس في حد ذاته حلًا.

وإذا كان هناك نقص كبير في البيانات لا سيما في البلدان الفقيرة، فإن الهدف من هذا التقرير هو التركيز على استخدام البيانات بشكل أكثر فعالية لتحسين نتائج التنمية، خاصة لصالح الفقراء في البلدان الفقيرة. ويوضح الجزء الأول من هذا التقرير إطار عمل مفاهيمي يربط البيانات بالتنمية من خلال ثلاثة مسارات مؤسسية. المسار الأوسط هو استخدام البيانات من قبل الحكومات والمنظمات الدولية لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة وتحسين تقديم الخدمات. والمسار الأول هو استخدام البيانات من قبل المجتمع المدني لرصد آثار السياسات الحكومية والأفراد لتمكينهم من مراقبة الخدمات العامة والتجارية والوصول إليها. والمسار الأخير هو استخدام البيانات من قبل الشركات الخاصة في عملية الإنتاج - الاستخدام الذي يغذي نموها. وكذلك النمو الاقتصادي بشكل أوسع. وتشير أحد محاور الإطار المفاهيمي إلى أن البيانات وحدها لا يمكن أن تحل مشاكل التنمية؛ فالناس (في المجتمع والحكومات والشركات) هم الفاعلون الرئيسيون الذين يحولون البيانات إلى معلومات مفيدة يمكن أن تحسن سبل العيش والحياة. كما تعتبر البيانات أيضًا مدخلًا لأهداف التنمية التي تظهر على طول المسارات الثلاثة. ولكن، على عكس رأس المال والأرض والعمل، فإن استخدام البيانات مرة واحدة لا يقلل من قيمتها. حيث يمكن إعادة استخدام البيانات التي تم جمعها لأغراض متعددة.

اتساع نطاق الفقر وعدم المساواة. ونتيجة لذلك، فقد يبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030 نحو مليار نسمة. ما لم تقم دول العالم بدفع أقوى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويؤكد التقرير أن العالم أمام لحظة حاسمة للتعلم والاستفادة من تجربة مواجهة الجائحة. وبالتالي العمل بطريقة مختلفة. والتطلع إلى تحقيق أهداف أكبر. وتصف هذه الخطة الاستراتيجية المشتركة الجديدة للفترة 2022-2025 الطريقة التي يعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلالها العمل مع الدول الشريكة في هذه المرحلة الاستثنائية. ويتطلب ذلك المزيد من الجهود والتعاون عبر منظومة الأمم المتحدة التي أعيد تنشيطها وخارجها من أجل تحقيق نتائج جماعية أقوى؛ وتطبيق نهج متكامل يهدف إلى إحداث تغيير جذري: بدعم من الحكومات والمجتمعات المحلية للتعافي من جائحة "كوفيد-19" والمضي في البناء على نحو أفضل.

وترتكز الخطة الاستراتيجية على التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستمر بالعمل من أجل القضاء على الفقر. ومرافقة البلدان في مسارها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والعمل على إحداث فرق بصفة واضحة. والعمل من أجل تحقيق اتفاق باريس. كما تضع هذه الخطة أهدافاً تتوخى الوصول إليها لتحسين حياة الملايين من الأشخاص. بما في ذلك معالجة الفقر متعدد الأبعاد. والحصول على الطاقة. والمشاركة في الانتخابات. وتمويل برامج التنمية. وتشرح الكيفية التي سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلالها لوضع الحلول الستة المبتكرة - مدعومة بالرقمنة والابتكار- وتمويل يحدد الخطوات التي ينبغي تحقيقها. وتحدد خطوات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيمًا أكثر مرونة واستباقية. والاستثمار على نحو أكبر في نموذج العمل والتميز استنادًا إلى الخبرة العميقة التي اكتسبها البرنامج على الصعيد المحلي والشبكة العالمية الغنية والاستفادة من معارف البلدان والخبرات المشتركة في توفير قيمة مضافة للشركاء. كما تصف الطريقة التي سيعمل من خلالها البرنامج على تعزيز الابتكار والإبداع لمعالجة أصعب التحديات التي تقف أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويهدف كل ذلك إلى توسيع الخيارات. وتسريع نطاق التقدم المحرز نحو التحويلات الخضراء. وتمكين كل شخص من المزيد من الفرص الشاملة من أجل مستقبل أكثر إنصافًا تتوخاه خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تحفظ التوازن بين استدامة موارد الكوكب وتنمية سكانه.

البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم: البيانات من أجل حياة أفضل - واشنطن 2021



